Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 5 | Page 291 – 323 |2026 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Ayman Abdeljabbar Al-Buhairi's Verification of _The Graceful and Flourishing Branches on the Evidences of Political Rulings by Ahmad Abdullah Hanash: A Metho-Critical Study

Muhammad Saleh Muhammad Haj[1,*]

[1]Department of Islamic Studies, Faculty of Arts and Humanities - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

***Corresponding author:** *hajm83544@gmail.com*

Keywords

1. The Graceful Branches
2. Ahmad Abdullah Hanash
3. Ayman Al-Buhairi
4. Critique of Scribal Errors and Distortions
5. Islamic Political Jurisprudence

Abstract:

This study aims to critically evaluate the scholarly editing of Al-Ghusoon al-Miyasa through a structured methodological approach combining descriptive, analytical, and critical methods. The descriptive method was used to assess the editor's introduction and editorial approach; the analytical method compared the edited text with two manuscript copies and original sources; and the critical method identified methodological flaws and their impact on textual integrity.

The research is divided into two main sections: the first introduces the author, the book, and the editor; the second evaluates the editor's performance across four thematic areas. The findings revealed major editorial issues, including reliance on a single manuscript, poor textual organization, lack of scholarly annotation, biographical inaccuracies, misattribution of sources, and conceptual errors in legal and theological content.

The study concludes with actionable recommendations: thorough collation of available manuscripts, adherence to editorial standards, inclusion of scholarly commentary, accurate biographical referencing, development of a methodological guide, digital collation tools, collaborative editing, and revision of academic publishing criteria. This research contributes to improving the quality and reliability of classical text editing in Islamic studies.

Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 5| Page 292 – 323 | 2026 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

دراسة نقدية منهجية لتحقيق أيمن عبد الجابر البحيري كتاب «الغصون المياسة اليانعة بأدلة أحكام السياسة» لأحمد عبد الله حنش

محمد صالح محمد حاج[1]*،
[1]قسم الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
***المؤلف:** hajm83544@gmail.com*

الكلمات المفتاحية

1. الغصون المياسة
2. أحمد عبدالله حنش
3. أيمن البحيري
4. نقد التصحيف والتحريف
5. السياسة الشرعية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقويم التحقيق العلمي لكتاب «الغصون المياسة»؛ من خلال دراسة منهجية نقدية، اعتمدت ثلاثة مناهج علمية: المنهج الوصفي لتحليل عمل المحقق ومقدمته، والمنهج التحليلي لمقارنة النص المحقق بالمصادر الأصلية، والمنهج النقدي لرصد أوجه القصور المنهجي وأثرها على سلامة النص.

استندت الدراسة إلى النسخة المحققة، وقورنت بنسختين خطيتين، مع الرجوع إلى كتب التراجم والمصادر المرجعية في علم التحقيق.

توزع البحث على مبحثين رئيسين: الأول تعريفي بالمؤلف والكتاب والمحقق، والثاني تقويمي لأداء المحقق، وتضمن أربعة مطالب.

أظهرت النتائج وقوع المحقق في أخطاء منهجية، أبرزها: الاعتماد على نسخة واحدة، ضعف تنظيم النص، غياب التعليق العلمي، أخطاء في التراجم، وتحريف في نسبة الكتب، مع قصور في الفهم الفقهي والكلامي.

وقد خلص البحث إلى توصيات عملية قابلة للتنفيذ، من أبرزها: مقابلة النسخ الخطية المتاحة، الالتزام بضوابط التحرير، إدراج التعليق العلمي، التحقق من التراجم، إعداد دليل منهجي للتحقيق، تطوير أدوات رقمية للمقابلة، تشجيع التحقيق الجماعي، ومراجعة معايير النشر الأكاديمي. ويسهم هذا البحث في تعزيز جودة التحقيقات التراثية وضبط منهجيتها.

المقدمة:

الحمد لله الذي حفظ تراث هذه الأمة، ويسّر لأهله سبيل خدمته، والصلاة والسلام على من بُعث معلّمًا ومحققًا للحق، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ المخطوطات الإسلامية تمثل صلة حيوية بين حاضر الأمة وماضيها العلمي، وتحقيقها وفق منهج علمي رصين لا يقتصر على إحياء النص، بل يضمن سلامة مضمونه، ويؤسس لقراءة واعية لتراثنا، غير أن ضعف التحقيق أو التساهل في ضوابطه قد يؤدي إلى نتائج عكسية، كطمس المعاني، وتشويه السياقات، وإرباك القارئ في فهم المقاصد العلمية، بل ربما يُفضي إلى ازدراء النصوص أو رفضها. ومن وسائل حماية هذا التراث النقدُ العلمي المنهجي لأعمال التحقيق، مع الالتزام بأدب النقد، بعيدًا عن التجريح الشخصي أو التعميم غير المنضبط، وقد نُشرت بعض التحقيقات باسم إحياء التراث، لكنها افتقرت إلى الضبط العلمي، مما أفضى إلى تشويه النصوص، وإضعاف الثقة بها، وهو ما يستدعي وقفة نقدية منهجية. ويأتي هذا البحث في هذا الإطار؛ إذ يُخضع للنقد العلمي تحقيق كتاب: «الغصون المياسة اليانعة بأدلة أحكام السياسية» للعلامة أحمد بن عبد الله حنش الصنعاني، بتحقيق: أيمن عبدالجابر البحيري، الصادر عن دار الآفاق العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى (1421هـ/2001م)، والمودع برقم (2000/13590)، والترقيم الدولي (4-80-977-5727).

وقد جاءت هذه الدراسة لتُبرز ما شاب هذا التحقيق من تصحيفات وتحريفات، ونسب خاطئة في التراجم، وضعف في توثيق النقول، مما أخلّ بمنهج التحقيق العلمي، وأثّر على مضمون المؤلف، ولم تُخصّص هذه الدراسة لبيان منهج التحقيق وضوابطه؛ نظرًا لكونها موجهة إلى المختصين في هذا الفن، وإنما اقتُصر فيها على دراسة نقدية داخلية للنص المحقق؛ وذلك بهدف إبراز مكامن الخلل في التحقيق ذاته، وبيان أثره على محتوى المؤلف لا على صحة النص فحسب.

أسباب اختيار البحث

1- ندرة الدراسات النقدية التطبيقية في مجال السياسة الشرعية، لا سيما في مؤلفات علماء اليمن.

2- وجود أخطاء علمية واضحة في التحقيق محل الدراسة: من تصحيفات، وتحريفات، وسوء نسبة التراجم؛ مما يستوجب الوقوف عليها بالنقد الموضوعي.

3- ضعف المنهجية العلمية في قراءة النص، وتوثيق النقول وذكر التراجم؛ مما يدعو إلى تقييم العمل والتنبيه على مكامن الخلل.

4- الحرص على حماية التراث الإسلامي من التساهل في تحقيقه، وتحفيز المحققين الجدد على الالتزام بالضوابط العلمية.

5- الحرص على الإسهام في تطوير النقد التطبيقي لأعمال التحقيق، وهو مجال مهم، لكنه قليل الطرح في الدراسات الأكاديمية.

6- الإحساس بالحاجة إلى تقديم نموذج تطبيقي لطلاب الدراسات العليا في ممارسة النقد النصي لأعمال التحقيق، وفق أسس علمية منضبطة.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في بيان أثر ضعف التحقيق العلمي لكتاب «الغصون المياسة اليانعة بأدلة أحكام السياسية»، للعلامة أحمد بن عبد الله حنش الصنعاني، على سلامة النص ومضمونه، وما يترتب على ذلك من إخلال بأمانة النقل العلمي، وتشويه للمعاني الفقهية والسياسية الواردة فيه.

وينطلق هذا البحث من سؤال رئيس هو: إلى أي مدى التزم المحقق بالمنهج العلمي في تحقيق النص، وما أوجه القصور المنهجية التي انعكست على جودة التحقيق ومصداقيته؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:

1- ما الضوابط المنهجية المعتمدة في تحقيق النصوص التراثية؟

2- ما طبيعة الأخطاء العلمية والمنهجية التي وقع فيها محقق كتاب «الغصون المياسة»؟

3- ما مدى تأثير تلك الأخطاء على المعاني الفقهية والسياسية والسياق العلمي للنص؟

4- ما أوجه القصور في ضبط النص؟ وما انعكاس غياب المقابلة على الأصول على جودة التحقيق؟ وما مدى التزام المحقق بالتوثيق العلمي للنص، والأعلام، والمراجع الواردة فيه؟

5- ما المعايير المنهجية التي يمكن اعتمادها لتقويم جودة التحقيقات التراثية المعاصرة؟

6- ما الدور الذي يمكن أن تضطلع به دور النشر في ضبط جودة التحقيقات المنشورة، وضمان أمانتها العلمية؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف العلمية والمنهجية، أبرزها:

1- تحليل القواعد المنهجية المعتمدة في تحقيق النصوص التراثية لدى العلماء والباحثين.

2- رصد الأخطاء العلمية والمنهجية في التحقيق: كالتصحيف، والتحريف، وسوء نسبة التراجم.

3- بيان مدى تأثير تلك الأخطاء على المعاني الشرعية والسياسية والسياق العام للنص.

4- تحليل منهج المحقق في ضبط النص، وتوثيق الأعلام، وتخريج النقول، ومعالجة الهوامش.

5- تقويم تحقيق كتاب «الغصون المياسة».

6- اقتراح توصيات علمية منهجية للباحثين ودور النشر لضبط جودة التحقيقات التراثية.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في الآتي:

أولًا: الأهمية العلمية

1- يُمثل هذا البحث نموذجًا تطبيقيًا للنقد العلمي لأعمال التحقيق؛ مما يسهم في تطوير أدوات التقييم الأكاديمي للنصوص المحققة.

2- يُسهم في كشف الأخطاء المنهجية والعلمية التي قد تقع في التحقيقات التراثية، ويُبرز أثرها على المعاني الفقهية والسياسية؛ مما يعزز الوعي النقدي لدى الباحثين.

3- يُبرز أهمية الالتزام بالضوابط العلمية في تحقيق النصوص، ويُعيد التأكيد على مركزية المنهج في حفظ المضمون الفكري والمعرفي للتراث.

ثانيًا: الأهمية المنهجية

1- يُرسّخ منهج النقد النصي المنضبط لأعمال التحقيق، ويُوازن بين المحاسبة العلمية والابتعاد عن التجريح الشخصي.

2- يُقدّم إطارًا منهجيًا لتحليل أداء المحققين؛ من

حيث ضبط النص، وتوثيق الأعلام، وتخريج النقول، ومعالجة الهوامش.

3- يُسهم في بناء تصور أولي لمعايير تقويم جودة التحقيقات التراثية المعاصرة؛ بما يُعين على ضبط الممارسة العلمية في هذا المجال.

ثالثًا: الأهمية العملية

1- يُحفّز دور النشر والمؤسسات العلمية على مراجعة التحقيقات قبل اعتمادها للنشر، بما يضمن جودة المنتج العلمي ويصون الأمانة العلمية.

2- يُسهم في حماية التراث الإسلامي من مظاهر التشويه والتصحيف، ويُعزز سلامة نقله إلى الأجيال اللاحقة.

3- يُنبه إلى ضرورة تنقيح النصوص وفق منهج علمي منضبط، ويُساعد في تصحيح الأخطاء الواقعة في التحقيق محل الدراسة.

منهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة ثلاثة مناهج علمية هي:

1- المنهج الوصفي: ويُستخدم في عرض عمل المحقق في إخراج الكتاب، وتحليل مقدمته العلمية، وتوصيف أسلوبه في التعامل مع النص؛ من حيث الترتيب، والتوثيق، والتخريج.

2- المنهج التحليلي: ويُوظف لتحليل المادة النصية المحققة، ومقارنتها بما ورد في المصادر الأصلية، وكتب التراجم، والمعاجم اللغوية؛ بهدف التحقق من سلامة المعنى، ودقة النسبة، وانسجام النص مع السياق العلمي واللغوي.

3- المنهج النقدي: ويُستخدم في إبراز جوانب القصور العلمي والمنهجي في التحقيق، وبيان أثرها على الفهم العام للنص، ومصداقيته، وسلامة معانيه الفقهية والسياسية.

وقد استندت الدراسة إلى النسخة المحققة محل النقد، وقورنت بنسختين خطيتين، إحداهما: هي النسخة التي اعتمدها المحقق نفسه؛ وذلك بهدف التحقق من ضبط النص وسلامة قراءته، كما استُعين بأقوال العلماء المختصين في علم التحقيق، ومقرراته المنهجية، كمصادر مرجعية لتقويم الأداء العلمي للمحقق.

خطة البحث

تتألف خطة البحث من مقدمة ومبحثين، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على إشكالية البحث وتساؤلاته، وأهداف البحث، وأهمية البحث، ومنهج البحث، وأسباب اختيار موضوعه.

المبحث الأول: دراسة تعريفية بالمؤلف والكتاب والمحقق، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: دراسة موضوع كتاب «الغصون المياسة» وبنيته العلمية

المطلب الثاني: دراسة علمية في ترجمة المؤلف ومصادره ومكانته العلمية

المطلب الثالث: المحقق والتعريف به، والنسخة التي اعتمد عليها.

المبحث الثاني: تقويم علمي لأداء المحقق في تحقيق كتاب «الغصون المياسة»، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقويم سلامة النص المحقق ومقابلته على النسخ

المطلب الثاني: تقويم التحقيق من حيث تنظيم النص وتوثيقه

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: دراسة تعريفية بالمؤَلِّفِ والكتاب والمُحَقِّقِ

المطلب الأول: دراسة موضوع كتاب «الغصون المياسة» وبنيته العلمية

أولا: عنوان الكتاب ودلالته: يحمل الكتاب عنوانًا يجمع بين البلاغة الأدبية والدلالة السياسية، وهو: «الغصون الميَّاسة اليانعة بأدلة أحكام السياسة»، ويُظهر هذا العنوان طابعًا رمزيًا رقيقًا، يُوحي بنمو الأحكام السياسية كما تنمو الغصون، ويعكس مضمونًا شرعيًا في السياسة، يجمع بين الأسلوب البياني الرائق والمحتوى الفقهي المؤصّل. ويُعد الكتاب من مؤلفات السياسة الشرعية التي تُعالج قضايا الحكم والإدارة من منظور شرعي، بأسلوب علمي جدلي.

ثانيًا: المؤلف ومؤلفاته في السياسة الشرعية

الكتاب من تأليف العلامة أحمد بن عبد الله بن حنش الصنعاني، ويُعد من أبرز مؤلفاته في هذا الفن، وقد أشار في ثنايا الكتاب إلى مؤلفين آخرين له في السياسة الشرعية؛ مما يدل على رسوخ قدمه في هذا المجال، وهما:

1- «حل الإشكال ودامغ الإبطال في الرد على رسالة السيد الحسن بن أحمد الجلال»: وهو رد علمي على رسالة السيد الحسن بن أحمد الجلال[1]، يقع في ثلاثة أجزاء، وتوجد نسخة منه في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم (2229- 2231)[2].

2- «ناصرة الفصول وقامعة الفضول»[3]: وهو اعتراض على «شرح الفصول اللؤلؤية» للجلال، ويُعزز ذلك ما ورد في كتاب «نظام الفصول» للجلال نفسه؛ حيث أشار إلى رسالة اعتراضية اعترض بها على المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم[4] وسمها بـ «براءة الذمة في نصيحة الأئمة» [5].

ثالثا: السياق التاريخي لتأليف الكتاب

ألَّفَ العلامة أحمد بن عبدالله حنش كتابه هذا بعد سنة (1078هـ) في زمن الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم؛ لما ولَّى ولده محمدًا أميرًا على صنعاء، وكان الأمراء قبل محمد بن المتوكل[6] يذهبون إلى جواز التأديب بالمال، وأخذ أموال سوى الزكاة، لكنه عزف عن هذه السياسة؛ فرفع

(1) ولد في رجب سنة (1014هـ)، علامة، وفقيه وأصولي محقق، يعد من أهل الاجتهاد توفي سنة (1084هـ)، له «ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار» طبع، و«نظام الفصول»، و«شرح كافية ابن الحاجب» وغيرها. ينظر: الشوكاني، القاضي العلامة محمد بن علي المتوفى سنة (1250هـ)، «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، (د.ت): (189/1).

(2) فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير صنعاء، إعداد: أحمد عبد الرزاق الرقيحي – عبد الله محمد الحبشي، وعلي وهاب الآنسي- ط4 (1404هـ-1984م): (6031/3).

(3) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص61)، وقد وقع خطأ في اسمه في المطبوع: (باصرة الفصول وقامعة الفضول).

(4) ولد سنة (1019هـ)، إمام علامة، وفقيه مجتهد، بويع له سنة (1054هـ) من أشهر من حكم اليمن، وأخباره كثيرة، توفي سنة (1079هـ)، له: «شفاء الصدور من داء البهتان والزور»، و«البيان الصحيح والبرهان الصريح في مسألة التحسين والتقبيح»، وغيرهما. ينظر: الشوكاني، «البدر الطالع»: (146/1)، والحبشي، «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»، مركز الدراسات اليمنية صنعاء (TA \s "صنعاء" د، ت): (ص620).

(5) حنش، «الغصون المياسة»: (83)، وكتاب «براءة الذمة في نصيحة الأئمة» قد جمعه الناسخ له من كتاب المؤلف «حل الإشكال ودافع الإبطال»، وقد طبع على هذه النسخة. ينظر: العلامة الجرافي، والدكتور العمري، حسين بن عبد الله: «العلامة المجتهد المطلق الحسن بن أحمد الجلال، حياته وآثاره»، دراسة ونصوص محققة، دار الفكر المعاصر، ط1، (1421هـ - 2000م): (ص443).

(6) ولد سنة (1044هـ)، قرأ على علماء عصره في أنواع العلوم، عالم وسياسي، له مشاركة في أحداث عصره، بويع له سنة (1092هـ) وتوفي سنة (1097هـ)، وله مؤلفات. ينظر: الشوكاني، «البدر الطالع»: (139/2)، والحبشي «مصادرالفكر العربي الإسلامي في اليمن»: (ص827).

أشياء كانت موضوعة على أناس من أهل الجبايات بغير وجه[7]؛ فسمع المؤلف حنش من يستنكر على المتقدمين بقوله: «ما بال أمير صنعاء الوارد إليها في سنة ثمان وسبعين وألف- تَنَزَّهَ عن السياسات والتأديبات بالمال الذي هو أجدى في الزجر عن المقبحات... إلى قوله: فإن كان الأئمة السابقون والأمراء فعلوها بدليل فما هو؟! وإن لم يكن معهم دليل لحقتهم الوصمة! ...» إلى آخر كلامه[8]؛ فانبرى المؤلف للرد على السائل، ووضَّح ما للإمام أن يتخذه من من سياسات شرعية، ومؤصّلًا ذلك بالأدلة النقلية والعقلية.

رابعًا: بنية الكتاب وتقسيمه

جاء الكتاب في صورة جواب علمي مؤصَّل، ابتدأه المؤلف بمقدمةٍ علمية تحتوي على ستة فصول، وعلى خمسين غصنًا وخاتمة، وقد جاءت الفصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: احتياج الناس بعضهم لبعض بما يصدق عليه قول أبي العلاء المعرِّي:

الناسُ للناسِ من بدوٍ بعض لبعضٍ وإن لم

الفصل الثاني: الحاجة في دفع التظالم إلى نصب رئيس أو إمام ووجوب ذلك ووجوب نصرته في ذلك. قال: إن علماء المعقول والمنقول في أحكام السياسات قالوا: التظالم واقع بين الناس قطعًا، ولا يتم دفعه إلَّا برئيس، ودفعه من غير رئيس يؤدي إلى كثرته، ودفع التظالم واجب عقلاً؛ فوجب على المسلمين (وجوبًا مضيقًا) إقامة رئيس لذلك[10].

وقال: ولا بد له من طائفة يستقل بهم في إمضاء الأحكام وشريعة المصطفى . عليه أفضل الصلاة والسلام[11].

الفصل الثالث: ذكر فيه النوع الرابع، والخامس من علوم السياسة، وعلم الإلهيات؛ نقلا عن أطواق الحمامة في شرح البسامة الكبرى[12].

الفصل الرابع: ذكر لماذا شُرِعَت الشرائع، وكذلك الأحكام التكليفية الخمسة[13].

الفصل الخامس: ذَكَرَ الكلمات الجامعات التي وردت في كلام الإمام علي بن أبي طالب التي تتضمن بيان تعليل العبادات إيجابًا وسلبًا.

الفصل السادس: ذكر بأن أركان الدين وغيرها من أركان الإيمان لا تقوم إلا بما وزع الله من أمر السلطان، وأوضح ذلك[14].

ثم أجاب المؤلف عن السائل بإيراد خمسين غصنًا،

(7) ينظر: حنش، «النور المشرق في فتح المشرق وما به أُلحق»: (ص119).

(8) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص19).

(9) ينظر: في اللزوميّات (لزوم ما لا يلزم) لأبي العلاء المعري، دار صادر، بيروت: (398/2) والبيت فيه:

والنّاسُ بالنّاسِ من حَضرٍ بعضٌ لبعضٍ وإن لم

(10) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص25).

(11) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص25).

(12) قسّم في «شرح البسامة» علم السياسة إلى خمسة أنواع: السياسة النبوية، السياسة الملوكية، السياسة العامية، السياسة الخاصية، السياسة الذاتية. ينظر في توضيحها، حنش، «الغصون المياسة»: (ص27،28).

(13) قال: والشرائع إنما شرعت؛ لكونها مصالح للعباد، وأما الواجبات فلكونها ألطافًا، والمندوبات؛ لكونها مسهلات للواجبات، وأما المحرمات؛ فلكونها مسهلة، لتجنب المحرمات، وقالوا في التراجيح: إن دفع المفاسد أهم من جلب المنافع، وقول أهل الشكر قريب من ذلك، وقد نبه عليه النجري في «كتاب المناسبات». ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص25).

(14) ينظر: ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن محمد بن الحسين: «شرح نهج البلاغة»، تحقيق: حسن تميم، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1(1963م): (86/19)، وحنش، الغصون المياسة: (ص35).

تمثل مسائل تفصيلية في السياسة الشرعية، يُستهل كل غصن بنقل علمي من مصدر معتبر، يُثبت فيه المؤلف أن باب السياسة واسع، وأن النظر فيه من صلاحيات الإمام[15].

ثم ذكر خاتمة، من كتاب «بهجة الجمال» للعلامة محمد بن يحيى بهران[16]، ونقض على ابن بهران كلامه[17].

المطلب الثاني: دراسة علمية في ترجمة المؤلف ومصادره ومكانته العلمية

أولًا: ترجمته

قال المحقق في ترجمته: لم أعثر على ترجمة وافية للمؤلف؛ فلم أجد غير اسمه، ووفاته، ونسبة الكتاب إليه وإلى من قدمه.

اسمه: أحمد بن عبد الله حبش الصنعاني اليماني الزيدي[18].

نشأته: بصنعاء، وكان استقراره بها، ثم قال: ومن سياق الكتاب نجد أنه كان على صلة وطيدة بالأمراء والحكام، قدم هذا الكتاب إلى الإمام المؤيد بالله محمد بن الإمام القاسم، ثم سرد ترجمة الإمام المؤيد بالله محمد بن إسماعيل بن القاسم المتوفى سنة (1097هـ)، وأسقط اسم أبيه سهوًا، وجميع المعلومات المذكورة عن محمد بن إسماعيل، وليست عن عمه محمد بن القاسم، وفي صفحة العنوان ذكر بأن وفاته سنة (1080هـ)، ولم يستفد المحقق في ترجمته من النص الذي حققه، وكذلك لو رجع إلى «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن» لوقف على ترجمته[19].

والصحيح أن اسم المؤلف هو: أحمد بن عبد الله حنش الصنعاني، لا حبش كما ورد في التحقيق، وهو من أسرة علمية عريقة اشتهرت منذ القرن السادس الهجري، ورغم أن كتب التراجم لم تذكر تفاصيل نشأته أو مشايخه وتلاميذه[20]، إلا أنه يمكن استنباط ذلك من آثاره العلمية[21].

ويمكن وضع نبذة عنه من خلال كتبه؛ وبعض آثاره، والكتب التي قام بنسخها؛ فقد نسخ كتاب «منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول في علم الأصول» في شهر شوال سنة (1048هـ) [22]، ونسخ كتاب «المصابيح الساطعة الأنوار في تفسير الأئمة الأبرار»[23]؛ مما يفيد أن مولده في العقد الثاني من القرن الحادي عشر الهجري أو قبل ذلك بقليل؛ إذ هو

(15) المرجع نفسه: (ص37، 254).

(16) محمد بن يحيى بهران الصعدي علامة، مفسر، ومحدث فقيه وأصولي توفي سنة (997هـ) وله مؤلفات. ينظر: الشوكاني، «البدر الطالع»: (287/2)، والوجيه، عبد السلام بن عباس: «أعلام المؤلفين الزيدية»، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية – ط (1420هـ – 1999م): (ص1021).

(17) قال: وإذ قد فرغنا من الفصول اليانعة الجامعة بقول: من أجاز التأديبات والتضمينات والسياسات ونحو ذلك؛ فلنذكر الخاتمة، وهي في المنع من العقوبة بالمال والتضمين على رأي المانعين ليختار السائل ما اختار من أقوال الأئمة الأطهار والعلماء الأبرار، ينظر: ابن حنش، «الغصون المياسة»: (ص258)، وكلام ابن بهران في كتابه «بهجة الجمال ومحجة الكمال في المذموم والممدوح من الخصال في الأئمة والعمال»: (ص65– 77).

(18) حيث اعتمد المحقق «البحيري» في ترجمته على: «معجم المؤلفين»: (179/1)، و«مجلة المجمع العربي»: (399/51).

(19) ونشر الحبشي كتاب «النور المشرق» للمؤلف سنة (1407هـ/1986م)، وصدر عن منشورات المدينة مع ترجمة له. ينظر: «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»، عبد الله محمد الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، دار ابن حزم، بيروت، ط1(1435هـ/2014م): (ص166، 209، 684).

(20) لعله درس بشهارة أو معمرة؛ لأخذه على أحمد بن محمد بن صلاح الشرفي، ومؤلفاته كلها بعد سنة (1065هـ).

(21) ينظر: الأكوع، القاضي إسماعيل بن علي: «هجر العلم ومعاقله في اليمن»، دار الفكر المعاصر، بيروت – ط6 (1141هـ – 1995م): (ص1306، 13100).

(22) منه نسخة برقم (46) بمكتبة السيد العلامة علي بن محمد إبراهيم المهدي. ينظر: الوجيه، «مصادر التراث في المكتبات الخاصة» غير منشور (135/3).

(23) في مجلدين كبيرين، منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير (212/1 برقم 159).

من أقران علي بن محمد بن القاسم بن محمد[24]، والحسن بن أحمد الجلال، ولعل مولده بصنعاء، وهاجر إلى شهارة أيام المؤيد بالله محمد بن القاسم[25]، وأخذ بها عن عدد من العلماء؛ فقد عاصر الإمام المتوكل على الله إسماعيل، ووصفه في كتابه هذا وغيره في أكثر من موضع بـ (إمام زماننا) [26].

وكان له اتصال بالإمام المتوكل على الله إسماعيل، وحضر مجالسه عند قدومه إلى صنعاء [27]، وحضر في مجالس الأميرين محمد بن الحسن بن القاسم بن محمد [28]، وأحمد بن الحسن بن القاسم بن محمد [29]، وكان يحضرهما مجموعة من الأعيان والعلماء [30]، وحَضَرَ في مجالس أمير صنعاء علي بن الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم [31].

ثانيًا: مشايخه

من مشايخه الإمام المتوكل على الله إسماعيل، وقد سمع منه كتاب «الأحكام»[32]، وذكر العلامة أحمد بن محمد صلاح الشرفي[33]، باسم شيخنا[34]. وعلي بن محمد بن سلامة[35].

ثالثًا: تلاميذه

دَرَّسَ بصنعاء، وأخذ عنه عثمان بن علي الوزير[36] في علم الكلام[37]، وقرأ هو والأمير علي بن محمد بن القاسم بن محمد، ومجموعة في كتاب «شرح الأثمار»[38] وأجاز كتابه «حل الإشكال» للمهدي أحمد بن الحسن بن القاسم بن محمد [39].

(24) ولد بشهارة سنة (1012هـ) عالم وأمير وسياسي مشارك في أحداث عصره، توفي سنة (1078هـ). ينظر: المصدر نفسه: (798/2). و«بغية المريد وأنسر الفريد» لعامر بن محمد بن عبد الله عامر (ت: 1135هـ)، تحقيق: عباس بن أحمد الخطيب، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ط1(1432هـ/2011م): (ص177).

(25) **ولد** سنة (991 هـ)، إمام مجتهد وسياسي محنك، دعا إلى بيعته بعد وفاة والده سنة (1029 هـ)، وكان مشهورًا بالعدل وحسن الأخلاق والتواضع، توفي سنة (1054 هـ)، وله رسائل وأبحاث. ينظر: الوجيه «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص981).

(26) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص135).

(27) ينظر: حنش، «النور المشرق»: (ص23، 98، 67).

(28) محمد بن الحسن بن القاسم بن محمد، ولد سنة (1010هـ)، علامة، وأمير وسياسي، أخباره كثيرة، توفي سنة (1079هـ)، وله «سبيل الرشاد» (طبع)، و«شرح مرقاة الأصول». ينظر: الشوكاني، «البدر الطالع»: (160/2)، وكحالة في «معجم المؤلفين»: (209/9).

(29) المهدي أحمد بن الحسن بن القاسم بن محمد، ولد سنة (1029هـ)، أمير، سياسي شهير، أخباره كثيرة، توفي سنة (1092هـ). المصدر نفسه: (43/1)، والزركلي «الأعلام»: (112/1).

(30) ينظر: حنش، «النور المشرق»: (ص27، 60).

(31) المصدر نفسه: (ص42).

(32) المصدر نفسه (ص67).

(33) ولد سنة (975هـ)، عالم متكلم وأصولي وفقيه، سكن شهارة، ثم انتقل منها إلى معمرة ودرس بها، توفي سنة (1055هـ)، وله «شرح الأساس»، و«ضياء ذوي الأبصار في الكشف عن أدلة الأزهار»، وغيرهما. ينظر: ابن أبي الرجال، أحمد بن صالح المتوفى سنة (1092هـ): «مطلع البدور ومجمع البحور»: (441/1)، والوجيه، «أعلام المؤلفين الزيدية»: (ص171). والزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس (المتوفى: 1396هـ): «الأعلام»، دار العلم للملايين، ط6 (2002 م): (238/1).

(34) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (مخطوط).

(35) عالم، محقق، أصولي، أخذ عن الإمام القاسم بن محمد وولده المؤيد بالله محمد، وغيرهما، له شرح الفصول اللؤلؤية في الأصول الفقهية، وشرح هداية الأفكار، وسيرة الإمام القاسم بن محمد، توفي عام 1090هـ. ينظر: الشوكاني «ملحق البدر الطالع» (ص179)، والوجيه «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص719).

(36) عثمان بن علي بن محمد الوزير، ولد سنة (1052هـ) عالم وفقيه، ومفتٍ، وقاضٍ توفي سنة (1130هـ)، له «انتهاز الفرص شرح القصص الحق» وغيره. ينظر: ابن المؤيد، إبراهيم بن القاسم: «طبقات الزيدية الكبرى» (القسم الثالث)، مؤسسة الإمام زيد بن علي، ط1 (1421هـ – 2001م): (668/2).

(37) ينظر: ابن المؤيد، «طبقات الزيدية الكبرى»: (669/2).

(38) كتب ذلك المؤلف في صفحة العنوان. للأجزاء الثلاثة. ينظر: حنش، عبد الله بن أحمد «حل الإشكال ودامغ الإبطال» مخطوط بمكتبة الجامع الكبير برقم (2229).

(39) حنش، «النور المشرق» (ص56، 61).

رابعًا: مصادر المؤلِّف في الكتاب

تكشف مصادر العلامة أحمد بن عبد الله حنش في كتابه «الغصون المياسة» عن تنوع معرفي واسع، واطلاع دقيق على مؤلفات في الفقه، والأصول، والسياسة، والحديث، والتفسير؛ مما يعكس منهجه في بناء الأحكام وتحرير المسائل، ويُظهر قدرته على توظيف النصوص في سياق جدلي مؤصّل يخدم غرضه السياسي والشرعي.

وقد استند المؤلف إلى كتب كثيرة في فنون متعددة، بالإضافة إلى رسائل علمية لبعض الأعلام، منها ما لم يُذكر في فهارس المخطوطات؛ مما يدل على ندرة بعض المصادر التي احتفظ بنصوصها، ومن أبرزها منظومة للعلامة عبد العزيز بن محمد الضمدي[40]، أجاب فيها عن سؤال حول ما يجوز للإمام أخذه من الأموال غير الزكاة، وقد شرحها المؤلف نثرًا؛ مما يُظهر اهتمامه بالتأصيل الفقهي في السياسة المالية[41].

وفيما يلي تصنيف لأهم المصادر التي اعتمدها المؤلف، بحسب الفنون:

1- في أصول الفقه: اعتمد المؤلف «الفصول اللؤلؤية» وحواشيه [42]، و«مختصر منتهى السؤل في أصول الفقه وحاشيته» لابن الحاجب[43]، و«القسطاس»[44]، و«الإبهاج في شرح المنهاج»[45]، و«مرقاة الوصول شرح معيار العقول»[46]. وقد وظّف هذه الكتب في تحرير القواعد الأصولية التي تُبنى عليها الأحكام السياسية، وتحديد مناطات التكليف والإذن الشرعي.

2- في أصول الدين: كتاب «المحجة البيضاء»[47]، و«عُدَّة الأكياس في شرح الأساس»[48]. واستفاد منها في تأصيل بعض القضايا العقدية المرتبطة بالإمامة والسلطة الشرعية.

3- في الفقه: كتاب «الانتصار»[49]، وكتاب

(40) كان في المطبوع هكذا: (قال: عبد العزيز بن محمد الحموي؟! مجيباً عن بعض السادة ما لفظه نظماً ونثراً) ثم ذكر القصيدة والنثر وترجم . المحقق . لعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الحموي المصري المتوفى سنة (767هـ)، ولو تأمل المحقق للكتاب . لوصل إلى نتيجة تستبعد أن تكون القصيدة للحموي، هذا على فرض أنه لم يتأمل النص جيداً؛ لأن المحقق صحَّف كلمة الضمدي إلى الحموي؛ لأن المؤلف قال: وقد قال فيهم من قصيدة طويلة بعض أصحابنا المحبين المشايعين لأهل البيت المطهرين من أهل هجرة ضمد، وهو الفقيه العلامة علي بن يحيى الهذلي. ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص165).

قلت وهو: وعبد العزيز بن محمد الضمدي، علامة، وقاض تولى القضاء بتهامة ودخل زبيد مراراً، ودرس بصعدة، توفي سنة (1078هـ)، له شرح على الخبيصي «الموشح شرح الكافية» سماه البغية، و«السلم على معيار الأصول» للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، و«تخريج أحاديث الشفاء» ورسائل ومسائل. ينظر: ابن أبي الرجال، «مطلع البدور»، تحقيق: عبد الرقيب حجر - مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، صعدة، اليمن، ط1 (1425هـ - 2004م): (46/3)، والشوكاني، «البدر الطالع»: (357/1)، والوجيه، «أعلام المؤلفين الزيدية»: (550/1).

(41) أورد المؤلف النظم والنثر، ولعله استكمال الرسالة. ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص155- 188).

(42) هما للعلامة صارم الدين محمد بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة (914هـ). ينظر: الوجيه، «اعلام المؤلفين الزيدية»: (ص69)، والحبشي «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»: (ص203).

(43) أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب، فقيه مالكي مشهور، أصولي، لغوي، مصنف، توفي سنة 646هـ، وحاشيته لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة 791هـ، طبعا.

(44) للإمام عز الدين بن الحسن بن علي بن المؤيد المتوفى سنة (900هـ)، الشوكاني، «البدر الطالع»: (415/1).

(45) لـ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة (756هـ) وولده تاج الدين المتوفى سنة (771هـ)، طبع.

(46) للسيد داود بن الهادي بن أحمد المؤيدي المتوفى سنة (1035هـ) طبع.

(47) للقاضي عبد الله بن زيد العنسي المتوفى سنة (667هـ)، والوجيه، «أعلام المؤلفين»: (ص593).

(48) لأحمد بن محمد بن صلاح الشرفي المتوفى سنة (791هـ) طبع.

(49) للإمام يحيى بن حمزة، طبع منه ستة أجزاء.

«التذكرة الفاخرة»[50]، و«التقرير شرح التحرير»[51]، و«اللُّمع»[52]، و«البيان الشافي»[53]، وكتاب «الأثمار»[54]، وبعض الفتاوى والأجوبة[55]، وقد استند إليها في بيان الأحكام العملية المتعلقة بالتأديب، والجبايات، وصلاحيات الإمام.

4- في القواعد الفقهية: كتاب «معيار أغوار الأفهام، في الكشف عن مناسبات الأحكام»[56]، و«قواعد الأحكام في مصالح الأنام»[57]، واستخدمها لتأصيل العلاقة بين الأحكام والمصالح، وتحديد ضوابط السياسة الشرعية في ضوء المقاصد.

5- في الحديث: نقل من كتاب «الكاف الشاف بتخريج أحاديث الكشاف»[58]، و«شرح صحيح مسلم» للنووي، و«شفاء الأوام في أحاديث الأحكام للتمييز بين الحلال والحرام»[59]، و«ذخائر العقبى»[60]، و«الجامع الكبير» للسيوطي، واستشهد بمجموعة من الأحاديث والآثار بدون عزوٍ إلى كتاب من كتب الحديث، وبعضها يذكر من خرَّجه.

6- في التفسير: «الثمرات اليانعة»[61]، و«التيسير في التفسير»[62]، واستفاد منهما في بيان المعاني القرآنية المتعلقة بالحكم والسياسة.

7-في السياسة الشرعية نقل من «سراج الملوك»[63]، ورسالة العلامة عبد العزيز بن محمد بن النعمان الضمدي، و«براءة الذمة في نصيحة الأئمة» للجلال، و«الجواب على براءة الذمة»[64]، و«الجواب الناطق بحسن سيرة الإمام الصادق»[65]، و«بهجة الجمال ومحجة الكمال في المذموم والممدوح من الخصال في الأئمة والعمال»[66]، وغير ذلك كـ «شرح البسامة المسمى بأطواق الحمامة»[67]، و«كاشفة الغمة»[68]. ويُظهر اعتماد المؤلف على هذه المصادر عمق اطلاعه على أدبيات الحكم، ومقدرته على بناء خطاب شرعي مؤصّل في مواجهة التساؤلات السياسية المعاصرة له؛ مما يجعل كتابه وثيقة علمية مهمة في

(50) للحسن بن محمد النحوي المتوفى سنة (791هـ)، طبع.
(51) للأمير الحسين بن بدر الدين محمد اليحيوي المتوفى سنة (662هـ): (مخطوط). ينظر: الحبشي، «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»: (ص227).
(52) للأمير جمال الدين علي بن الحسين اليحيوي المتوفى بعد سنة (656هـ): (مخطوط).
(53) للعلامة يحيى بن أحمد بن مظفر المتوفى سنة (875هـ).
(54) للإمام يحيى شرف الدين المتوفى سنة (965هـ)، طبع.
(55) كأجوبة المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم، والمؤيد بالله محمد بن القاسم.
(56) للعلامة عبد الله بن محمد النجري توفي سنة (877هـ) نسخه كثيرة، وقد (طبع) بنظر: الوجيه، «أعلام المؤلفين الزيدية»: (ص617).
(57) لسلطان العلماء، العز بن عبد السلام السُلمي المتوفى سنة: (660هـ).
(58) لابن حجر العسقلاني.
(59) للإمام الأمير الحسين بن بدر الدين (طبع).
(60) «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى»، لمحب الدين أحمد بن عبد الله الطبري المتوفى سنة (694هـ): (طبع).
(61) للفقيه يوسف بن أحمد الثلاثي المتوفى سنة (832هـ)، طبع.
(62) للحسن بن محمد النحوي المتوفى سنة (791هـ): (مخطوط).
(63) لأبي بكر الطرطوشي، المتوفى سنة (520هـ)، طبع.
(64) للعلامة محمد بن الحسين بن القاسم المتوفى سنة (1067هـ)، ولم يذكر في مؤلفاته. ينظر: الوجيه، أعلام المؤلفين الزيدية: (ص895هـ).
(65) لحميد بن أحمد المحلي المتوفى سنة: (652هـ)، ولم أقف على نسخة منه.
(66) للعلامة محمد بن يحيى بهران الصعدي المتوفى سنة (1349هـ)، طبع بالقاهرة. ينظر: الحبشي، «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»: (ص683).
(67) «أطواق الحمامة في شرح قصيدة البسامة»، لعبد المجيد بن عبدون الفهري الأندلسي المتوفى سنة 529هـ، تأليف: عبد الملك بن عبد الله بن بدرون الحضرمي الأشبيلي المتوفى بعد (608هـ)، طبع سنة (1340هـ).
(68) للسيد العلامة الهادي بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة (822هـ). ينظر: الوجيه، أعلام المؤلفين الزيدية: (ص1069هـ).

تاريخ الفكر السياسي الزيدي.

رابعًا: مكانة المؤلف العلمية

يتضح من مؤلفات أحمد بن عبد الله حنش أنه فقيه متبحر، ومتكلم بارع، ومؤرخ واعٍ، وأديب ناظم، وقد أورد بعض أشعاره في كتابيه «النور المشرق» و«منهج الرشاد»؛ مما يدل على تداخل اهتماماته العلمية والأدبية. كما أخذ عنه عدد من العلماء، ولازم مجالس أهل العلم، ودرّس بصنعاء، مما يعكس حضوره العلمي في بيئته المعرفية[69].

وكان أيضًا نساخًا دقيقًا، نسخ بخطه عددًا من الكتب العلمية؛ مما يدل على تمكنه من أدوات العلم، وحرصه على حفظ النصوص، وقد ذُكر بعضها في فهارس المخطوطات[70].

خامسًا: وفاته

ذكر الحبشي أن وفاته كانت بعد سنة (1079هـ)[71]، ويُرجّح أنها كانت بعد سنة (1085هـ)؛ بناءً على تاريخ الجزء الرابع من كتابه «النور المشرق» الذي انتهى إلى شهر ذي الحجة سنة (1084هـ)[72].

سادسًا: مؤلفاته

ترك المؤلف آثارًا علمية متعددة، تدل على تنوع اهتماماته، وتوزعت مؤلفاته على فنون عدة:

1- «حل الإشكال ودامغ الإبطال لما أورده السيد الحسن بن أحمد الجلال من تحريم الجهاد في سبيل الله والاستعانة بالمال»[73]، ثلاثة أجزاء مخطوط، منه نسخة بخط مؤلفه بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم (2229 – 2231)[74].

2- «منهج الرشاد الموصل إلى المراد، من معاني الرسالة الوازعة للعباد، على جهاد أهل الفساد»، منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير [75]، من الثلث الثاني برقم (2387)، وذكره المؤلف في «كتابه النور المشرق»[76]، وهو شرح منظومة له في مدح الإمام المتوكل على الله إسماعيل، وفرغ منه سنة 1066هـ[77].

3- «ناصرة الفصول، وقامعة الفضول»، ذكره المؤلف، ولعل المعترض هو الحسن بن أحمد الجلال.

4- «الجمان المضيئة، في مسألة الكفاءة في النكاح»، منه نسخة بخط المؤلف من (39 – 89) بمكتبة الجامع الكبير – بصنعاء برقم (2004)[78].

5- «مطالع الأوافل، من أنوار الكافل» في أصول الفقه، وشرحه الكاشف لذوي العقول في علم الأصول، منه نسخة بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير برقم (1362)، وسماه في فهرس المخطوطات: مطالع الآفل من أنوار الكافل[79].

6- «حاسمة الشطط الحاصل من متفقهة برط»، رسالة ذكرها المؤلف[80].

(69) ينظر: الوجيه (أعلام المؤلفين الزيدية (ص62).

(70) ينظر: الرقيحي، «فهرست مخطوطات الجامع الكبير»: (212/1).

(71) ينظر: الحبشي، عبد الله محمد الحبشي: «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»: (ص129).

(72) ينظر: حنش، «النور المشرق»: (ص17، 161).

(73) ينظر: الرقيحي، «فهرست مخطوطات الجامع الكبير»: (1032/3).

(74) حنش، «النور المشرق»: (ص58).

(75) المصدر نفسه: (ص8).

(76) المصدر نفسه: (ص58)، وذكر بأن منه نسخة مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير برقم (2387).

(77) «منهج الرشاد الموصل إلى المراد من معاني الرسالة الوازعة للعباد على جهاد أهل الفساد»، مكتبة الجامع الكبير رقم (2387).

(78) ينظر: الرقيحي وآخرون، «فهرست مخطوطات الجامع الكبير»: (1019/2).

(79) «فهرس المخطوطات اليمنية»: (ص458، و1362).

(80) ينظر: حنش، «النور المشرق»: (ص80).

7- «النور المشرق، في فتح المشرق، وما به أُلْحِق»، وهو في أربعة أجزاء، طبع منه الجزء الثالث، وقد أرخ فيه للحوادث من سنة 1071هـ إلى سنة 1079هـ[81].

8- «تتمة البسامة»، وهي منظومة شعرية في التاريخ، وقد أورد المؤلف أبياتًا منها في كتابه «النور المشرق»[82].

9- «نصرة الحق وخذلان الباطل»، عده الحبشي في مؤلفاته، مخطوط سنة 1062هـ برقم (157) جامع، وهي منسوبة إلى شخص يسمى محمد بن علي حنش، ولعله خطأ من المفهرس[83].

والصحيح أنها للعلامة محمد بن علي قيس الثلائي[84]، كما ذكره الحبشي في ترجمته[85].

وتُظهر هذه المؤلفات عمق تكوين المؤلف، وتنوع أدواته، وقدرته على الجمع بين التأصيل الفقهي، والتحليل السياسي، والتوثيق التاريخي؛ مما يضعه في مصاف علماء اليمن البارزين في القرن الحادي عشر الهجري.

المطلب الثالث: المحقق والتعريف به

المحقق هو أيمن عبدالجابر البحيري، ولم تتوفر له ترجمة علمية وافية في المصادر المتخصصة، إلا أن أعماله المنشورة تُظهر اهتمامًا بتحقيق النصوص التراثية وتقديمها في طبعات عربية، وقد صدرت معظمها عن دار الآفاق العربية بالقاهرة، ودار البيان العربي، والمكتبة الأزهرية للتراث.

ومن أبرز الأعمال التي قام بتحقيقها:

1- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، لمحمد بن جعفر الخرائطي (ت: 327هـ)، طبع سنة (1419هـ/1999م).

2- المجتبى من المجتنى، تأليف: عبد الرحمن بن علي الجوزي، طبع سنة (1419هـ/1999م).

3- بشارة المحبوب بتكفير الذنوب، لعبد الرحمن بن خليل الأذرعي، طبع سنة (2002م).

4- السلوانات، لأبي عبد الله بن ظفر الصقلي، طبع سنة (1999م).

5- الأريج في المواعظ والتواريخ، لعبد الرحمن بن علي الجوزي (ت:597هـ)، الناشر: دار البيان العربي، القاهرة، (1421هـ/2001م).

6- بستان الواعظين ورياض السامعين، لعبد الرحمن بن علي الجوزي (ت: 597هـ)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، طبع سنة (1419هـ/ 1998م).

7- المواكب الإسلامية في الممالك الشامية، لمحمد بن عيسى بن كنان الصالحي المعروف بزين الدين بن زين التقاة، طبع سنة (1421هـ/2001م).

8- فاكهة الخلفاء ومفاكهة الظرفاء، لأحمد بن محمد بن عرب شاه (ت:854هـ)، طبع سنة (2001م).

9- آكام المرجان في غرائب الأخبار وأحكام الجان، لمحمد الشبلي الحنفي، طبع سنة (1415هـ/ 1995م).

(81) المصدر نفسه: (ص19 – و161).

(82) حنش: «النورالمشرق»: (ص30)، والوجيه، «أعلام المؤلفين الزيدية»: (ص137)، والحبشي، «مصادر الفكر الإسلامي»: (129، 221، 439).

(83) الحبشي، «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»: (166/1).

(84) محمد بن علي قيس الثلائي الكباري، علامة، فقيه، قاض، توفي سنة 1096هـ، وله حواش على الأزهار. ينظر: ابن المؤيد، «طبقات الزيدية» (1041/2).

(85) الحبشي، «مصادر الفكر الإسلامي»: (420/1).

10- سر العالمين وكشف ما في الدارين، لمحمد بن محمد الغزالي (ت: 505هـ)، طبع سنة (2000م).

11- كتاب السلطان، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: 276هـ)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، (2002م).

12- إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات، لابن اللبان محمد بن أحمد بن عبدالمؤمن الأسعردي المصري، (ت: 749هـ)، الناشر: دار البيان العربي بالقاهرة عام (2002م).

13- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق، تأليف داود بن عمر الأنطاكي (ت: 1008هـ)، الناشر: دار البيان العربي القاهرة (2002م)، وغيرها.

ويُلاحظ أن معظم أعماله تنتمي إلى فنون الأدب والمواعظ والتاريخ؛ مما يُظهر اهتمامًا بالجانب البياني والوعظي في التراث، مع حضور محدود في التحقيقات الفقهية والعقدية، وهو ما يُستحسن أخذه بعين الاعتبار عند تقويم أدائه في تحقيق كتاب «الغصون المياسة» الذي ينتمي إلى فن السياسة الشرعية ذات الطابع الفقهي الجدلي، ويتطلب دراية دقيقة بأصول الفقه، ومناهج السياسة الشرعية، وأدبيات الجدل العلمي.

عمل المحقق في التحقيق

ذكر المحقق أيمن عبدالجابر البحيري أن عمله في تحقيق كتاب «الغصون المياسة» شمل عددًا من المهام المنهجية، يمكن تلخيصها في الآتي:

1- ضبط النص، وتقويم العبارة، وتصحيح التحريف والتصحيف، وملاحظة السقط من الكلمات.

2- وعزو الآيات، وتراجم الأعلام.

3- عزو الأحاديث والآثار.

4- إعداد الفهارس اللازمة للكتاب المعينة على البحث فيه[86].

ويمثل هذا العرض ما يدّعيه المحقق من منهج في عمله، غير أن مدى التزامه بهذه العناصر، ودقة تطبيقه لها، سيُعرض له بالنقد والتحليل في المبحث الثاني.

النسخة التي اعتمد عليها المحقق

اعتمد المحقق على نسخة من دار الكتاب المصرية، عدد أوراقها (128 صفحة)، وهي بعناية عطف الله بن يحيى عطف الله[87]، والناسخ لها هو إبراهيم بن علي الحيدري، وفرغ من نسخها يوم الاثنين 18 محرم سنة (1210هـ)، وهي من وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد الناصر، كما هو ظاهر في الختم[88]، وهي بخط نسخي جيد، الذي يظهر على النسخة أنها منقولة على مسودة المؤلف، أو عن نسخة منقولة عنها؛ يؤيد ذلك الآتي:

1- في هذه النسخة وجود عبارات ناقصة، مثلا يقول: إلى آخر ما ذكره دون إتمام النص[89]؛ مما يشير أنها لم تكن نسخة نهائية، وقد قورنت هذه النسخة بنسخة أخرى لم يعتمدها المحقق تم نشرها في الشبكة العنكبوتية، وهي بخط المؤلف نفسه، وتقع في 190 صفحة من القطع المتوسط، وتحتوي على 19 سطرًا في كل صفحة، وتتميز بخط نسخي جيد، وتلوين الفواصل ومداخل

(86) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص11).

(87) عطف الله بن يحيى عطف الله لعله من أبناء مدينة كوكبان، ولعله من أقرباء الأديب الشاعر محسن بن إسماعيل بن حسين عطف الله الكوكباني (ت: 1139هـ -1215هـ)، وله «شوارد الأخبار مجموعة فيما دار بينه وبين بعض معاصريه من الأشعار». وكذلك آل الناصر أسرة شهيرة بشبام كوكبان. ينظر: زبارة، «نيل الوطر»: (198/2).

(88) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص32).

(89) بينما النسخة الأخرى: يُكْمِلُ المؤلف الكلام الذي أراد نقله. ينظر: «الغصون المياسة» (ص232).

البحوث باللون الأحمر، وبها عدة تملكيات، وإشارات داخلية من المؤلف تدل على رغبته في إعادة ترتيب النص؛ بنقل نص من محل إلى آخر، **مثال:** قال في الغصن التاسع والأربعين: وقد سلف في الغصن الرابع عشر ما نقلناه عن الغيث... فانقله إلى هنا يزيدك بيانًا – إن شاء الله–[90].

2– وتظهر المقارنة بين النسختين تفوق النسخة الأصلية من حيث الضبط والدقة، ومن أبرز الفروق:

أ– وجود زيادات واضحة في الغصن الحادي والعشرين، والثاني والعشرين، وغير ذلك [91].

ب– اختلاف الغصن الخمسين في النسخة التي اعتمدها المحقق عن النسخة الأخرى؛ فالنسخة التي اعتمدها المحقق نَقَلَ من كتاب «المعيار في المناسبات» للنجري، بينما الأخرى نقلت عن أجوبة الإمام المنصور عبد الله بن حمزة [92].

ج– الاختلاف في ترتيب بعض الغصون؛ فالغصن الثاني والأربعون في النسخة التي اعتمدها المحقق، هو الغصن الثالث والأربعون في النسخة الأخرى[93].

د– وجود إشارات داخلية من المؤلف تدل على إعادة ترتيب النصوص.

وقد أدى اعتماد المحقق على النسخة المتأخرة إلى وقوعه في عدد من الأخطاء، منها:

أ– تصحيف في نسبة الرواية؛ حيث ورد في النسخة الأصلية ص 75: وروى الفقيه محمد بن سليمان عن المؤيد بالله أن للإمام أن يلزم.... إلخ كانت في المخطوطة التي اعتمد عليها المحقق: وروى الفقيه ل عن م بالله... إلخ بينما قرأها المحقق: عن المنصور بالله.

ب– عدم فهم مصطلحات علم الكلام، مثل «الإحباط» و«الموازنة»؛ مما أدى إلى تصحيفهما في النص المطبوع؛ حيث فُهم الإحباط على غير وجهه، وهو أن عقاب المعصية يُزيل ثواب الطاعة، وعكسه الموازنة[94].

وتُظهر هذه الفروق أن النسخة التي لم يعتمدها المحقق هي الإبرازة الثانية للمؤلف، وتُعد أضبط وأقرب إلى النص النهائي، مما يُثير تساؤلات منهجية حول اختيار النسخة في التحقيق، ويُبرر الحاجة إلى مراجعة علمية دقيقة لأداء المحقق.

المبحث الثاني: تقويم علمي لأداء المحقق في تحقيق كتاب «الغصون المياسة»

يظن بعض الباحثين أن التحقيق مجرد تصحيح لغوي أو تنسيق طباعي؛ فيقعون في التصحيف والتحريف وهم يظنون أنهم يُصلحون النص؛ ولهذا لا بد أن تتوفر في المحقق شروط علمية تؤهله لممارسة هذا الفن بدقة ومسؤولية[95].

ومن أهم تلك الشروط: أن يكون المحقق متخصصًا

(90) «الغيث المدرار في شرح الأزهار» للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى: (مخطوط)، ونسخه كثيرة. ينظر: الحبشي، «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»: (ص796).

(91) المصدر نفسه: (ص233).

(92) عبد الله بن حمزة بن سليمان الحسني، ولد سنة (561هـ) ، أمام، فقيه مجتهد، وأصولي متكلم ومؤرخ وسياسي، قام بالإمامة سنة (594هـ) ، توفي سنة (614هـ). له: «الشافي»، و«صفوة الاختيار»، وغيرهما. ينظر: ابن دعثم، أبو فراس: «السيرة المنصورية»، تحقيق د. عبد الغني محمود عبد العاطي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1 (1414هـ / 1994م)، والحبشي، «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»: (745– 753).

(93) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص221 – 225) والمخطوط (رقم 70).

(94) ينظر: النيسابوري، أبو رشيد سعيد بن محمد بن سعيد، «حدود الألفاظ»، ترتيب: الشريف أبي سعيد محمد بن محمد الصغاني، تحقيق: أوزكان شمشك، 2023م. (ص66).

(95) ينظر: الشريف، «تحقيق المخطوطات صعوبة المهمة وخطورة الهفوات»، ط2، (د، ت): (ص20).

في موضوع المخطوط، ومطلعًا على بيئة المؤلف، وأعلام عصره، ومصطلحاته العلمية؛ فلا يُجيد تحقيق كتاب لعالم مغربي من لا دراية له بتراث المغاربة، ولا يُحسن التعامل مع نص يمني من لم يثقف نفسه بتراث اليمنيين.

وللتحقيق العلمي ثلاثة مقاصد رئيسة:

1- تقديم النص صحيحًا مطابقًا للأصل.

2- توثيق النص نسبةً ومادةً.

3- توضيح النص وضبطه وتيسيره للقراءة.

ويتطلب ذلك من المحقق أن يسلك منهجًا علميًا يشمل: مقابلة النسخ، والتعليق على النص، وتعريف الأعلام والمواضع، وتخريج النقول، وإعداد الفهارس الفنية[96].

وبناءً على ذلك، رأى الباحث أن يُقسّم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تقويم سلامة النص المحقق ومقابلته على النسخ

يُعد تحقيق النص التراثي عملاً علميًا دقيقًا، يتطلب من المحقق أن يُقدّم النص أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركه عليها مؤلفه؛ وذلك من خلال مقابلة النسخ الخطية المتاحة، وضبط النص، وتوثيق مصادره، وتفسير رموزه ومصطلحاته، غير أن النص المحقق في كتاب «الغصون المياسة» لم يُقدّم بصورة صحيحة مطابقة للنسخة الأصلية، بل ظهرت فيه أخطاء مطبعية متكررة[97]، وتصحيفات وتحريفات لغوية ومعنوية، حتى لا تكاد تخلو صفحة من خلل نصي.

وقد تم توثيق هذه الأخطاء في جدول مفصل يُبيّن رقم الصفحة، والسطر، والعبارة المحرفة، والصواب، مع الإشارة إلى موضعها في النسخة الخطية؛ مما يُظهر ضعفًا في الضبط، وتقصيرًا في المقابلة، ويُثير تساؤلات منهجية حول دقة التحقيق وسلامة النص المطبوع.

أولًا: نماذج من الأخطاء النصية

جدول يوضح الأخطاء في الكتاب

الصفحة	السطر	العبارة في النص المحقق	الصواب	صفحة المخطوط	ملاحظة
19	40	باليقين صبغت	باليقين صدعت	3	
	9	وشمل أولهم واخرهم الحلوم القيمة	وتشمل أولهم وآخرهم إلى يوم القيامة	3	
	10	وأس الرئاسة	وأمراء الرئاسة	3	
	17	وإن لم يكن معهم دليل (التهم الوخيمة)	وإن لم يكن معهم دليل لحقتهم الوصمة	3	
20		ويورقنا بشفاعة	ويرزقنا شفاعة	3	
21	1	يختار لنفسه المواطن	يختار لنفسه المواظبة	3	
	3	ما يأتي وما يلد	ما يأتي وما يذر	3	

(96) لجنة بغداد «أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه»: (ص13).

(97) لن أشير إلى الأخطاء المطبعية التي لا تعتبر من التصحيف أو قد تحدث لأي محقق، مثاله: (وحده لا شريك) بسقوط الهاء، أو قواعد الاملاء ونحو ذلك.

الصفحة	السطر	العبارة في النص المحقق	الصواب	صفحة المخطوط	ملاحظة
	9	من طاعة يأتي بها الغالب	من طاعة يأتي بها الطالب	3	
	9	إلا أحدثت في قلبي نورا	إلا أحدثت في قلبه نورًا	3	
	19	أقوم شأن	أقوم سنن	4	
	19	فإن اخذت مرتبة وإلا انتقلوا	فإن أجدت مرتبة وإلا انتقلوا	4	
	20	وعلى الجملة إنما لا تتم	وعلى الجملة إنها لا تتم	4	
	23	وحي المصالح	وجوه المصالح	4	
23	6	ولا كفى فوائد كل ولاية منها	ولا يخفى فوائد كل ولاية منها	5	
24	5	خطاطا	خطابًا	6	
	6	بازرًا	باذرًا	6	
	10	بالنافع: كالاستماع	بالمنافع: كالاستيداع	6	
	13	لم تجر الإجازة	لم تجز الإجارة	6	
	14	صنع مصالحها	جميع مصالحها	7	
	15	لولا اضطرت	لولا اضطرار	7	
25	4	إمامة	إقامة	6	
	8	مجيبًا	مُحْيِيًا	7	
28	8	ما أردنا فعله من كلامه	ما أردنا نقله من كلامه	9	
30	1، 3	(وفي الكلمات الجامعات عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه) فإن قيل ولم وردت الشرائع على تلك الكيفيات المخصوصة؟	فإن قيل: ولم وردت الشرائع على تلك الكيفيات المخصوصة؟	9	(في الكلمات الجامعات عن أمير...– زيادة مقحمة وليست في محلها، وهي في النسخة الأخرى هكذا: وفي عدة الأكياس لشيخنا رحمه الله: فإن قيل: ولم وردت الشرائع... إلخ، ولو رجع إلى تخريج ذلك لعرف أنها مقحمة
30	4	على عملها	على الجملة	9	لو رجع المحقق إلى «نهج البلاغة» لما وقع في هذه الأخطاء
30	9	سببا للرزق	تسبيبًا للرزق	9	
	10	والصيام مثلا للإخلاص	والصيام ابتلاء للإخلاص	9	
	18	وترك الخمر محصنا	وترك الخمر تحصينا للعقول	10	

الصفحة	السطر	العبارة في النص المحقق	الصواب	صفحة المخطوط	ملاحظة
		للعقول			
30	21	وترك اللواط تكبيرًا للنسل	وترك اللواط تكثيرًا للنسل	10	
33	3	يصلح للتعيين	يصلح للتغيير	11	
	12	اقتربت بطاعة الله	اقترنت بطاعة الله	12	
	12	لا يعاصها (هكذا)	لا يعارضها	12	التصويب من مصدر النقل
	15	ويخلف المراد	تَخَلُّفَ المراد	12	
36	1	ابن مهران	ابن بهران	13	
39	15	قد أم[98]	قُدِّمَ	14	
	17	لأعين (هكذا)	أعين	14	
40	5	لن يغرقوا	لا يغرقوا	14	عدل النص من دون إشارة
	7	المضمون	المظنون	14	
43	8	لمن والاه	لمن ولاه	15	
47	12	كما يقول في ضرب البهيمة	كما نقول في ضرب التهمة	17	
	13	البهيمة	التهمة	17	
	19	الناصف	التناصف	17	
	17	للناصف	للتناصف	17	
55	3	قبلها لكل حال	قبلها بكل حال	18	
	4	منعها لكل حال	منعها بكل حال	18	
	6	ضرورته قطعية	ضرورية قطعية	18	
	7	يجوز أنها إذا	بجوازها إذا	18	
60	1	مرادها المصلحة فهمًا	شرائط المصلحة فيهما	20	
	5	ملاقاة هذه الكبائر	ملابسة هذه الكبائر	20	
	7	فهل سجل الشرع للإمام فيه ترددًا	فهل يبيحه الشرع للإمام، فيه تردّدٌ	20	
	13	لما صحح	ثم صحح	20	
71	9	أن يحنث	أن يجب	23	
	9	عند كل نص	عند كل منصف	23	
75	3	إكرام الضيف	إلزام الضيقة	24	
	6	وروى الفقيه عن المنصور	وروى الفقيه محمد بن سليمان	24	وقع في الخطأ لما كان لا يعرف

(98) هكذا من الناسخ، ولو رجع المحقق إلى مرجع النقل لعرف أنه قد وقع في الكلام سبق قلم، والصواب ما أثبته من كتاب «قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام، و«الثمرات» للفقيه يوسف.

الصفحة	السطر	العبارة في النص المحقق	الصواب	صفحة المخطوط	ملاحظة
		بالله	عن المؤيد بالله		أن (ل) تعني الفقيه محمد بن سليمان، وكذلك جعل رمز (م) المؤيد بالله للمنصور بالله
	10	الإسناد عن المنصور بالله	الأستاذ عن المؤيد بالله	24	
87	2	عين الولي	غير الولي	26	
	3	أخذ أقوال	أحد أقوال	27	
	4	مستحب	يستحب	27	
91	15	والخطا في نحو أعدائهم محصول	والخطي في نحورأعدائهم مخضوب	28	
103	2	أيام الشنجار	أيام الشجار	32	
107	1	ولو مشقة الإنفاق وكرهته	وليست مشقة الإنفاق وكراهته	33	
	2	حال النبي	حياة النبي	33	
	5	واحترزنا بها لتعرف الفرق	وأخبرنا بها؛ لنعرف الفرق	33	
	9	وإذا تكتنفهم	وأدركنا فيهم	33	
111	19	السكرتين	الشك مني	34	
123	7	مبادرة الغبيطان إلى المال الزلال	مبادرة العطشان إلى الماء الزلال	26	
	7	أنصاره	انصباب	26	
	11	الإنكار	الاتكال	26	
127	2	مؤيد الهدى	مؤيدًا لهذا	36	
	3	أبي حفص البلخي	أبي جعفر البلخي	36	لو رجع إلى كتاب طبقات الحنفية لما وقع في الخطأ
	10	أجرة لعمله	أجرة العملة	37	
131	5	أهل العراق	أهل الغرامة	37	
	8	أحدهما	أشدهما	38	لو رجع إلى منهاج السبكي لما وقع في الخطأ
	12	أجرة الحصاد	أجرة الفصاد	39	
143	8	لا إلتباس (هكذا)	لالتباس	41	والتصويب من النسخة الأخرى ومصدر النقل
	15	كتابه اليسير	كتابه التيسير	41	
	20	أدى أيضا	إذا انضاف	41	

الصفحة	السطر	العبارة في النص المحقق	الصواب	صفحة المخطوط	ملاحظة
	20	عليه المخيرة	عليه المجبرة	41	
	23	من غير حوار	من غير جوار	41	
144	5	المؤيد برعاية الله	المؤيدي عافاه الله	42	
155	2	الحموي	الضمدي	48	
	10	مضى الأحبار كل المذاهب	مضى أخيار كل المذاهب	48	
	13	ستر الأحرار	يشتري الأحرار	49	
	16	غائب	عاتب	49	
195	3	حوالة	جوابه	65	عرف في الهامش الحوالة
	4	علي بن محمد حبش	علي محمد حنش	65	
201	6	لأنهم يجدلون ويجدلون	لأنهم يَخْذِلُونَ ويُخَذِّلُون	70	
	8	بأخذ ثلث المدينة	بأخذ ثلث ثمار المدينة	70	
	8	وصداقها	وصرفها	70	
	12	أحد دون ذلك	أخذ دون ذلك	70	
	13	لم يعد	لم نعد	70	
230	3	مبني على القول بالموارية	مبني على القول بالموازنة	94	مصطلح الموازنة مشهور عند المعتزلة، يقابله الإحباط
	3	بالاحتياط	بالإحباط	94	الإحباط مصطلح يقابل الموازنة(99)
233	2	عهده الأشتر	عهده للأشتر	96	
	2	لم أعلم يا مالك	ثم اعلم يا مالك	96	
	6	إنما سبيلك	إنما يستدل	96	
237	3	أوصيته	أقضيته	98	
	3	زيد بن حبيش	زر بن حبيش	98	
	3	جلسا بباب	جلس اثنان	98	

أظهر الجدول النقدي حجمًا كبيرًا من الأخطاء النصية التي وقع فيها المحقق، وتنوعت بين أخطاء مطبعية، وتصحيحات غير دقيقة، وتحريفات لغوية ومعنوية، وخلل في ضبط الأعلام والمصطلحات؛ مما يدل على ضعف في المقابلة، وقصور في الفهم السياقي، وغياب المنهجية العلمية في معالجة النص،

(99) الإحباط: يراد به أن عقاب المعصية يزيل ثواب الطاعة ويبطله، وعكسه الموازنة. ينظر: النيسابوري، أبو رشيد سعيد بن محمد بن سعيد، «حدود الألفاظ»، ترتيب الشريف أبي سعيد محمد بن محمد الصغاني، تحقيق: أوزكان شمشك، (2023م): (ص66).

وقد تم عرض نماذج مختارة من هذه الأخطاء لا على سبيل الحصر وإنما الإشارة إلى طبيعة الخلل المنهجي الذي شاب التحقيق، وتعود أسباب هذه الأخطاء إلى عوامل عدة، أبرزها:

1- ضعف التأمل في السياق ومضمون الكلام.

2- قلة المعرفة بالأسماء والأعلام.

3- الجهل باصطلاحات المؤلف، خاصة الرموز المستخدمة في النسخة الخطية.

4- عدم الرجوع إلى المصادر الأصلية التي نقل منها المؤلف.

5- القراءة الخاطئة للنص، وإعجام الكلمات دون تدقيق.

ثانيا: أخطاء منهجية مؤثرة

كشفت المراجعة الدقيقة للنص المحقق عن وقوع المحقق في عدد من الأخطاء المنهجية المؤثرة، من أبرزها: سوء الفهم الاصطلاحي، وتحريف أسماء الأعلام، والقراءة غير المتأنية للكلمات المهملة النقط، فضلًا عن السقط النصي الذي بلغ في بعض المواضع أكثر من سطر؛ مما أخلّ بالمعنى المقصود، وكان بالإمكان تداركه بالرجوع إلى النسخ الأخرى، أو إلى المصادر التي نقل منها المؤلف، وهو ما نص عليه أهل الفن في قواعد التحقيق، ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

1- الخطأ في فهم الرموز الاصطلاحية: ورد في المطبوع [100]: ومن «الثمرات»: أَن المنكر المظنون[101] حدوثه في المستقبل... ثم قال: (وقد ذكر لِمَ يأتي نظير هذا؟)[102] والصواب: (وقد ذَكَرَ المؤيدُ بالله نظير هذا)[103].

ويُعزى هذا الخطأ إلى عدم معرفة المحقق بالرمز الاصطلاحي المستخدم في النسخة الخطية؛ حيث اصطلح بعض المؤلفين من أهل مذهب الزيدية على الإشارة إلى الإمام المؤيد بالله بـ (م بالله) أو (م)؛ فلما لم يدرك المحقق هذا الاصطلاح، وقع في هذا الخطأ. ويُضاف إلى ذلك عدم الرجوع إلى المصدر الذي نقل منه المؤلف وهو كتاب «الثمرات اليانعة بالأدلة الواضحة»، وكذلك القراءة غير المتأنية للكلمات المعجمة.

2- الخطأ في قراءة الكلمات المهملة النقط: ورد في النص المحقق: «وقد استوفيت ما عليه وما له في: (باصرة الفصول وقامعة الفضول)[104] والصواب (ناصرة الفضول) حيث قرأ الكلمة المهملة النقط بالباء بدلا من النون، وهو خطأ شائع في قراءة النسخ الخطية، كان يمكن تداركه بمراجعة السياق أو النسخة الأضبط، أو الرجوع لمؤلفات المؤلف.

3- تحريف اسم علم مشهور: جاء في النص المحقق: في الرد على (رسالة السيد الجليل الحسن بن أحمد الخلال)[105]، والصواب (رسالة السيد الجليل الحسن بن أحمد الجلال)، والجلال هو اسم مشهور، ويعد من مجتهدي عصره، وقد تكرر تحريف اسمه في مواضع متعددة من التحقيق؛ مما يظهر ضعفًا في التوثيق وقصورًا في معرفة الأعلام.

4- السقط النصي وأثره على المعنى: ومن الأخطاء المنهجية وقوع سقط في النص المحقق، يتراوح بين كلمة وجملة، وقد يصل إلى أكثر من

(100) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص40).

(101) في المطبوع: المضمون.

(102) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص40).

(103) ينظر: الثلائي، يوسف بن أحمد بن عثمان: «الثمرات اليانعة والأحكام الواضحة القاطعة»، الجمهورية اليمنية، وزارة العدل، ط1، (1423- 2002م): (219/4).

(104) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (61).

(105) المصدر نفسه: (61).

سطر، ورغم أن السقط قد يكون موجودًا في النسخة المعتمدة، إلا أن المحقق لم يُحسن معالجته، وكان بالإمكان تداركه بالرجوع إلى مصادر المؤلف، أو بمراعاة السياق، أو بمقارنة النسخ الأخرى، وهو ما نص عليه أهل الفن في قواعد التحقيق. ومن الأمثلة:

أ- قوله: (قالوا: التظالم واقع بين الناس تطبعًا)[106]، ورد في النسخة الخطية: (قالوا: [دليل الإمامة]، التظالم واقع بين الناس قطعًا)[107].

ب- قوله: (مفسدة أعظم وهي ذهاب أرواح المسلمين)[108]، ورد في النسخة الخطية: (مفسدة أعظم وهي [خشية استئصال أمة من المسلمين، ومثل هذه المسألة ما ذكره العلماء أنه إذا طبق الأرض الحرام ولم يوجد الحلال؛ فإنه يجوز سد الضرورة منه مع كونه محرما؛ لأنه فعل مفسدة لدفع مفسدة أعظم وهي] ذهاب أروح المسلمين).

ج- في قوله: (فإذا رددنا بين هذا التضرر وبين تكليف الخلق ضمان أنفسهم بفضلات أموالهم فلا يُتمارى تعيين هذا الحالة، إذ لا شك في حماية النفوس والحرم، وأكثر الأموال وهذا مما يعلم قطعًا من[109] كل مقصود الشرع، وساق كلامه) [110]، ورد في النسخة الخطية: (فإذا رددنا بين هذا الضرر [العظيم] وبين تكليف الخلق حماية أنفسهم بفضلات أموالهم فلا يُتمارى [في] تعيين هذا الجانب؛ إذ لا شك في حماية النفوس والحرم، وأكثر الأموال [بفضلات الأموال]، وهذا مما يعلم قطعًا من كلي مقصود الشرع [في حماية الدين والدنيا قبل أن يلتفت إلى الشواهد المعينة في أصول الشرع]، وساق كلامه)[111].

د- في الغصن الحادي والعشرين: هناك سقط بعد قوله: فعلام ذا الاتكال في الاستقراض[112] وهو: (مع خلو اليد في الحال وانقطاع الأمل في المآل، نعم لو كان له مال غائب أو جهة معلومة تجري مجرى الكائن الموثوق به؛ فالاستقراض أولى وينزل منزلة المسلم الواجد المضطر في مخمصة إلى الهلاك، فعلى الغني أن يسد رمقه ويبذل له من ماله ما يتدارك به حشاشته، فإن كان له مال غائب أو حاضر لم يلزمه التبرع ولزمه الإقراض، وإن كان فقيرًا لا يملك نقيرًا ولا قطميرًا فلا نعرف خلافًا في وجوب سد مجاعته من غير اقتراض، وكذلك إذا أصاب المسلم قحط وجدب وأشرف على الهلاك جَمْعٌ، فعلى الأغنياء سد مجاعتهم، ويكون ذلك فرضاً على الكفاية، ويُحرج بتركه الجميع، ويسقط بقيام البعض بهذا التكليف، وذلك ليس على سبيل الإقراضُ؛ فإن الفقراء عالة على الأغنياء يتنزلون منهم منزلة الأولاد من الآباء، ولا يجوز للقريب أن ينفق على قريبه بالإقراض إلَّا إذا كان له مال غائب، فكذا القول فيما نحن فيه.

فهذه وجه المصلحة وهي من القطعيات التي لا مرية في اتباعها إذا ظهرت، ولكن النظر في تصوير المصلحة على الوجه الذي قررناه، وأصل أخذ المال متفق عليه بين العلماء، وإنما الاختلاف في وجوب تعيين الاستقراض، وفيما ذكرناه من التفصيل ما يشفي

(106) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (25).
(107) ينظر: حنش، «الغصون المياسة» (خ) (ص8).
(108) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (173).
(109) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص119) وكل ما بين ( ) ساقطٌ، وما تحته خطأ عبارات تم تصحيحها، وكانت العبارات هكذا (التضرر، ضمانة أنفسهم، كل).
(110) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص119).
(111) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص119)، والمخطوط ورقة (34)، وما بين [ ] فقد أسقط بسبب انتقال النظر من كلمة (الشرع) الأولى إلى الثانية.
(112) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص123).

العليل إن شاء الله تعالى. انتهى كلام الحسن بن عز الدين، قال إمامنا أيده الله بعد أن حكاه، فهذا كلام العلماء على اختلاف من مذاهبهم متفق في هذه المسألة كما تراه، قلت: وجميع ما ذكر أعم من النفاعة والتأديب، فليتأمل)[113].

ثالثًا: ضعف في مقابلة النسخ وتوثيق الأصل

ومن المآخذ المنهجية كذلك: اقتصار المحقق على نسخة واحدة فقط، رغم وجود نسخ أخرى منشورة أو مفهرسة، كان بالإمكان الرجوع إليها لتصحيح الأخطاء أو سدّ السقط، كما لم يرجع إلى المصادر التي نقل منها المؤلف عند الاستشكال؛ مما أدى إلى تحريفات في أسماء الأعلام والكتب، وسوء فهم لبعض العبارات.

وقد نصّ أهل الفن على أن الاقتصار على نسخة واحدة يُعدّ من العيوب المنهجية في التحقيق، خاصة إذا كانت هناك نسخ أخرى متاحة في مكتبات عامة أو خاصة؛ فالمحقق مهما بلغت خبرته ودرايته لا يكاد يسلم من الخطأ، ما لم يُقابل النص على أكثر من نسخة، ويُوازن بينها وفق قواعد الضبط والتحرير[114].

وقد وضع العلماء ضوابط دقيقة لمقابلة النسخ وتوثيق الأصل، منها ما نقله أهل التحقيق في قولهم:

«وعلى طالب العلم مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به، وأولاه ما كان مع مصنفه، ثم ما كان مع غيره من أصل بخط المصنف، ثم بأصل قوبل معه إذا كان عليه خطه، ثم ما قوبل به مع غيره مما هو صحيح مجرب؛ لأن الغرض المطلوب، أن يكون كتابه مطابقًا لأصل المصنف»[115].

وبالنظر إلى تحقيق هذا الكتاب، يتبيّن أن المحقق لم يبذل جهدًا كافيًا للحصول على النسخ الأخرى، رغم الإشارة إليها في مصادر موثوقة؛ فقد ذكر الأستاذ عبد الله الحبشي وجود نسخة في مكتبة الأمبروزيانا[116]، كما توجد نسخة منشورة على الإنترنت من مكتبة برلين، فضلًا عن احتمال وجود نسخ أخرى في فهارس المكتبات اليمنية والعربية، كان يمكن الوصول إليها بمزيد من البحث والتقصي.

إن تجاهل هذه النسخ يُضعف من القيمة العلمية للتحقيق، ويُخلّ بمبدأ التوثيق النصي، ويُعرض النص المحقق لأخطاء كان يمكن تلافيها، مما يستدعي مراجعة منهجية دقيقة لأداء المحقق في هذا الجانب.

المطلب الثاني: تقويم التحقيق من حيث تنظيم النص وتوثيقه

يتطلب التحقيق العلمي للنصوص التراثية جملة من الإجراءات المنهجية، من أبرزها: تنظيم النص وفق معانيه، وضبط فقراته، وتوثيق مصادره، والتعليق عليه بما يُعين القارئ على فهمه، ويُبرز دقة المحقق في التعامل مع مادته العلمية؛ وبالنظر في تحقيق كتاب «الغصون المياسة»، يتبين وجود عدد من الملاحظات المنهجية التي أثّرت على جودة التحقيق، ويمكن تصنيفها في الآتي:

اولًا: ضعف تنظيم النص وتوزيع الفقرات

لم يُكتب النص المحقق وفقًا لمعانيه، ولم تُستخدم علامات الترقيم وفق الضوابط العلمية المتعارف

(113) ينظر: حنش، «الغصون المياسة» (مخطوط) ورقة رقم 36.

(114) الحوثي، عبد الله بن عبد الله، الوافي في أسس وخطوات تحقيق ونشر المخطوطات، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط1 (1425هـ/ 2004م)، (802/2).

(115) اليحصبي، القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر – مطبعة السنة المحمدية– القاهرة– ط1 (1389هـ). (ص160).

(116) الحبشي، «مصادر الفكر الإسلامي»: (ص684).

عليها؛ إذ ينتقل المحقق إلى فقرات جديدة مرتبطة بالسياق السابق دون فصل مناسب؛ مما أطال حجم الكتاب بلا مبرر، وكان من الواجب أن تُفصل الفقرات عند انتهاء المعنى أو النقل، وأن يبدأ كل معنى بسطر مستقل، إضافة إلى استخدام علامات الترقيم المتعارف عليها، وعلامات الترقيم ليست لزيادة الفقرات بشكل عشوائي؛ وإنما وضعت وفق ضوابط، والذي يظهر في هذا النص الذي تم تحقيقه «الغصون المياسة» عدم اعتماد الضوابط المتعارف عليها؛ فالمحقق ينتقل إلى فقرات جديدة لها ارتباط مع السابقة لها؛ فأطال المحقق بذلك الكتاب، إضافة إلى أن الكثير من صفحات الكتاب فارغة، أو فيها عبارة رقم الغصن في الوجه الأول من الورقة[117]، ثم في الوجه الثاني تكون فارغة حتى وصل الكتاب إلى (294 صفحة)، والصفحات الفارغة تكاد تقارب النصف، وبعض الغصون لا تحتوي إلا على ثلاثة أسطر أو أربعة[118]، مثل الغصن الخامس عشر، والغصن الخامس والعشرين عبارة عن خمسة أسطر، وترك ما سلكه في الكتاب كاملًا [119].

ثانيًا: غياب التعليق العلمي المنهجي على النص

يُعد التعليق العلمي من أهم وظائف المحقق، ويشمل: بيان فروق النسخ، وتوثيق النقول، وتعريف الأعلام والبلدان والكتب، وتوضيح المصطلحات، وتفسير الإشارات، وغير ذلك مما يُعين القارئ على فهم النص.

غير أن التحقيق الماثل خلا من هذا النوع من التعليق، مما أضعف من القيمة العلمية للنص المحقق[120].

1- فروق النسخ: اعتمد المحقق على نسخة واحدة فقط، ولم يُقابلها مع الكتب التي نقل منها المؤلف، رغم أن المؤلف صرّح بأسماء معظم مصادره، وكان بالإمكان الرجوع إليها لتوثيق النقول وتصحيح السقط.

2- أخطاء في تعريف الأعلام والكتب والبلدان: وقع المحقق في عدد من الأخطاء المنهجية في التراجم؛ نتيجة قصور في المعرفة بتراث الزيدية، وعدم التثبت من السياق، ومن أبرز الأمثلة:

- عند قول المؤلف: «قال الحاكم»، ترجم المحقق لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي، المتوفى سنة (340هـ)[121]، بينما المقصود هو الحاكم الجشمي: أبو سعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي[122]، صاحب كتاب «التهذيب في التفسير»، وهو من أعلام الزيدية، والنقل الذي أورده المؤلف هو من كتابه «التهذيب في التفسير».

- عند قوله: (السيد صارم الدين في «حواشي الفصول»..) ترجم المحقق لداود بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله اليمني الزيدي، المتوفى سنة (1110هـ)[123]، بينما المقصود هو إبراهيم بن محمد بن عبد الله الوزير[124]، مع أن السيد صارم الدين

(117) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص20، 26، 99).
(118) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص139،99،87).
(119) المصدر نفسه: (99).
(120) ينظر: لجنة بغداد، «أسس التحقيق»: (ص18).
(121) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص40).
(122) المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي، أبو سعد ولد سنة (414هـ)، علامة، مفسر، ومحدث، ومتكلم وأصولي، وفقيه، اغتيل بمكة سنة (545هـ)، وله «التهذيب في التفسير» (طبع)، و«تحكم العقول» (طبع)، وكتاب «العيون» وشرحه، و«جلاء الأبصار». ينظر: ابن أبي الرجال، «مطلع البدور»: (404/4)، والوجيه، «أعلام المؤلفين»: (ص819)، والزركلي، «الأعلام»: (289/50)، وكحالة، «معجم المؤلفين»: (178/8).
(123) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص43).
(124) علامة، محقق، فقيه، محدث، أصولي، أديب، شاعر، مؤرخ توفي سنة (914هـ)، له «الفصول اللؤلؤية في أصول الفقه» (طبع)، و«الفلك الدوار في علوم الحديث» (طبع) وغير ذلك. ينظر: الشوكاني،

مشهور في الأوساط العلمية، وكتابه «الفصول» كان اعتماد العلماء عليه، وقد شرحه كثير من العلماء، والمحقق وقع في الخطأ؛ لوجود صارم الدين في لقب داود بن أحمد، وهو لا يكاد يُذكر في الأوساط العلمية.

– عند ذكر الإمام المنصور بالله ترجم المحقق للإمام القاسم بن محمد، وليس هو المقصود، ولو بحث عن ترجمة السائل لما التبس عليه؛ فالسائل هو عمران بن الحسن بن ناصر الشتوي، وهو علامة مسند ومحدث وفقيه متكلم توفي بعد سنة (631هـ)[125].

– أهمل المحقق ترجمة عدد من الأعلام الذين ورد ذكرهم في النص، رغم حاجتهم إلى التعريف[126].

3– أخطاء في التمييز بين الأعلام المتشابهة:

وقع المحقق في خلط بين الأعلام المتشابهة في الاسم أو اللقب، ومن ذلك:

– عند قول المؤلف: (قال الإمام يحيى عليه السلام في «الانتصار») ترجم المحقق لـ يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، المتوفى سنة(558هـ) صاحب كتاب «الانتصار في الرد على القدرية الأشرار»[127]، بينما المقصود هو الإمام يحيى بن حمزة صاحب الموسوعة الفقهية «الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار»، ويقع في 18 مجلدًا، وقد طبع منه ستة مجلدات[128].

أضف إلى ذلك بأن كتاب العمراني في علم الكلام، – وهو مطبوع – وليس من موضوعاته الكلام في المصالح المرسلة التي ذكرها المؤلف.

– عند ذكر الناصر بن الهادي، وهو الناصر أحمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي[129]؛ ترجم المحقق للإمام الناصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رغم التمايز بين الاسمين[130]!.

وعندما قال المؤلف (قال الإمام أحمد بن الحسين) ترجم المحقق للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، مع أن الكلام واضح منه أن المراد هو الإمام الشهيد أحمد بن الحسين الملقب (أبو طير)[131]، والأخطاء من هذا القبيل كثيرة.

«البدر الطالع»: (31/1)، وزبارة محمد بن محمد بن يحيى المتوفى سنة (1380هـ) «أئمة اليمن»، مطبعة النصر، الناصرية، تعز (1372هـ –1952م): (374/1).

(125) ينظر: الوجيه، «أعلام المؤلفين الزيدية»: (ص737).

(126) كالعلامة عمران بن الحسن بن ناصر الشتوي، والقاسم بن إبراهيم الرسي، وأبي حفص البلخي الحنفي، وعلي بن يحيى الهذلي الضمدي، وحميد بن أحمد المحلي، وصارم الدين إبراهيم بن محمد المؤيدي، والإمام القاسم بن علي العياني، والهادي بن إبراهيم الوزير، وأبي عبد الله البصري، وعلي بن محمد حنش، والأمير سليمان الهادوي. ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص286).

(127) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص47).

(128) ينظر في ترجمة الإمام يحيى بن حمزة: الشوكاني، «البدر الطالع»: (331/2) وزبارة، «أئمة اليمن»: (128/1)، والوجيه، «أعلام المؤلفين الزيدية»: (1131).

(129) الإمام الناصر بن الإمام الهادي، أحد أئمة الزيدية الأعلام، كان متقدّمًا في العلم والفقه والأصول، ناشئًا على الزهد، بطلًا شجاعًا، بُويِعَ سنة 301هـ فسار في الناس سيرة أبيه حتى توفي سنة 325هـ، وقبره بمشهد أبيه، وله كتاب النجاة في الرد على الجبرية القدرية (ط)، وكتاب الدامغ، وكتاب التوحيد، ومسائل الطبريين في الفقه، وغيرها. ينظر: الوجه، «أعلام المؤلفين الزيدية» (202).

(130) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص111).

(131) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص112). وهو المهدي أبو طير أحمد بن الحسين بن أحمد بن القاسم بن عبد الله القاسمي، ولد بالكون من بلاد الظاهر بجبل شاكر سنة 612هـ. وقيل: 614هـ– ، كان من أمثل أئمة الزيدية علمًا وعملا وجودا، كان شجاعا داهية، حازمًا، بايعه الزيدية في اليمن سنة 646هـ، ولقب بالإمام المهدي لدين الله، استشهد في صفر سنة 656هـ، وقبر بذيبين. من مؤلفاته: حليفة القرآن من أحكام أهل الزمان، والمفيد الجامع (فتاوى جمعها تقي الدين

4- اختلال في معيار الترجمة: من الأخطاء المنهجية أن يترجم المحقق للمشهور، ويهمل تعريف من بجانبه من الأعلام المغمورين أو الأقل شهرة، رغم أن الحاجة إلى تعريفهم أولى، ومن ذلك:

– ترجم لسعد الدين التفتازاني، وأهمل ترجمة محمد بن عطف الله[132] الذي ورد في نفس السطر، ونفس المسألة، وكان هو محل النقل.

– ترجم للغزالي، وأهمل ترجمة القاضي جمال الدين علي بن أبي الخير[133] الذي ورد في نفس الصفحة، وكان هو الأولى بالتعريف[134].

– ترجم للإمام جعفر الصادق – مع أنه ليس المقصود في السياق – وأهمل ترجمة حميد المحلي[135].

–عَرَّفَ بصاحب البحر رغم شهرته، وأهمل التعريف بصاحب اللمع، وصاحب الزهور[136]؛ والغرض من ذكر هذا التمثيل وليس الحصر.

والخلاصة: يتبين من العرض السابق أن التحقيق الماثل افتقر إلى التنظيم النصي المنضبط، والتعليق العلمي المنهجي، والتوثيق الدقيق للأعلام والمصادر؛ مما أضعف من القيمة العلمية للنص المحقق، وأظهر الحاجة إلى مراجعة منهجية دقيقة لأداء المحقق؛ وفقًا للمعايير المعتمدة في تحقيق النصوص التراثية.

ثالثًا: أخطاء منهجية في التوثيق والتحرير سببها التصحيف والتحريف

يُعد التصحيف والتحريف من أبرز أسباب الخلل في التحقيقات التراثية، خاصة إذا اقترن بضعف التأمل في السياق، أو قصور في معرفة الأعلام والمصطلحات، أو اعتماد آلي غير مدقق على أدوات البحث. وقد كشفت مراجعة تحقيق كتاب «الغصون المياسة» عن عدد من الأخطاء المنهجية في التوثيق والتحرير، يمكن تصنيفها في الآتي:

1- أخطاء في الترجمة بسبب التصحيف والتحريف: وقع المحقق في تحريف عدد من الأسماء نتيجة التصحيف، ومن أبرز الأمثلة:

–عند إيراد المؤلف أبياتًا للعلامة عبد العزيز بن محمد الضمدي، حرَّف المحقق الاسم إلى "الحموي"، ثم ترجم لعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الحموي المتوفى سنة (727هـ)[137]؛ رغم أن السياق يدل على

علي بن سلام)، وبغية المرتاد، وغيرها. ينظر: ابن المؤيد «طبقات الزيدية» (110/1 رقم 39)، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 96 رقم (67).

(132) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص36). ومحمد بن عطف الله العبسي الشاوري البركي، أحد علماء القرن العاشر الهجري علامة محقق أصولي، وفقيه، توفي سنة 942هـ، وله مؤلفات منها «شرح معيار العقول في علم الأصول»، و«شرح الأثمار» ولم يكمله وغيرهما. ينظر المقرائي، عماد الدين يحيى بن محمد بن حسن: «مكنون السر في تحرير نحارير علماء السر»، تحقيق: زيد بن علي الوزير – مركز التراث والبحوث اليمني–، ط3، (1142هـ . 2002م): (ص100)، وابن أبي الرجال «مطلع البدور»: (335/3).

(133) علي بن عبد الله بن أحمد بن أبي الخير الصائدي، عالم، أصولي متكلم، توفي سنة (793هـ)، وله تعليق على «مختصرابن الحاجب» (مخطوط)، و«الدرة الفاخرة في كشف أسرار الخلاصة الزاهرة»، وغيرهما. ينظر: ابن ابي الرجال، «مطلع البدور»: (274/2)، والوجيه، «أعلام المؤلفين»: (ص694).

(134) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص55).

(135) حميد بن أحمد بن محمد المحلي، ولد سنة (582هـ)، علامة، فقيه، متكلم، ومصنف مكثر، ومؤرخ له مشاركة في أحداث عصره، توفي سنة (652هـ)، وله: «عمدة المسترشدين» في أصول الدين، و«الوسيط المفيد الجامع بين الإيضاح والعقد الفريد»، و«الحدائق الوردية»، و«محاسن الأزهار» طبع، وغيرها. ينظر: ابن أبي الرجال، «مطلع البدور»: (245/2)، والوجيه، «أعلام المؤلفين الزيدية»: (ص407).

(136) حنش، «الغصون المياسة»: (ص35)، وكتاب «الزهور» في الفقه هو للفقيه يوسف بن أحمد الثلائي (خ)، و«اللمع» في الفقه، للأمير جمال الدين علي بن الحسين بن يحيى.

(137) «الغصون الميَّاسة»: (ص155).

أن المقصود هو الضمدي، لا الحموي. ولو تأمل المحقق في النص –لعرف أن الحموي ليس المراد بذلك؛ لأن الناظم عند شرح النظم قال: وقد قال بعض أصحابنا المحبين المشايعين لأهل البيت المطهرين من أهل هجرة ضمد، وهو الفقيه العلامة علي بن يحيى الهذلي[138]، ولم يترجم المحقق للهذلي[139]، كما سبق ذكر ذلك، وأيضا لو رجع إلى الكتب التي فيها مضان ترجمته –لوجد القصيدة، وصحح ما أشكل عليه فيها[140].

–عند قول المؤلف:[141] (وإلى هذا ذهب أصحابنا المتكلمون من أبي علي[142]، وأبي الهذيل[143]، وواصل بن عطاء، وأبي القاسم البلخي[144]، والجَعفَرَين[145]؛ صحَّف المحقق هذه الأسماء إلى: آل علي، ابن الهذيل، والجعفريين؛ فعرَّف آل علي بن أبي طالب، وابن الهذيل بزفر بن الهذيل العنبري، والجعفرية كمذهب مع أن الجَعفرَين لقبٌ يطلق على جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر من معتزلة بغداد، وهو اصطلاح معروف في كتب الكلام.

2– أخطاء ناتجة عن الاعتماد الآلي غير المدقق: اعتمد المحقق على أدوات الحاسوب في البحث دون تأمل كافٍ في السياق؛ مما أدى إلى أخطاء في الترجمة، ومن ذلك:

– عند ترجمته للإمام عز الدين بن الحسن، قال: "هو الزيدي، عالم مشارك في عدة علوم، من آثاره شرح على أساس القاسم بن محمد، توفي سنة (1035هـ)"[146]، وهي ترجمة غير صحيحة[147]؛ لأن الإمام عز الدين بن الحسن هو ابن علي بن المؤيد، ولد سنة (845هـ)، وتوفي سنة (900هـ)' وهو من كبار المحققين[148]. أما من ترجم له المحقق فهو

(138) «الغصون الميَّاسة»: (ص165).

(139) علي بن يحيى الهذلي، علامة، وفقيه، وأديب، وشاعر، قرأ على الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى وعلى الدهماء بنت يحيى بن المرتضى وغيرهما، توفي في حدود سنة (880هـ). ينظر: ابن أبي الرجال، «مطلع البدور»: (368/3)، والوجيه، «أعلام المؤلفين»: (ص731).

(140) والقصيدة أوردها ابن أبي الرجال في «مطلع البدور»: (376/3)، وغيره.

(141) «العضون المياسة»: (ص221).

(142) أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، متكلم معتزلي مشهور، فقيه، مصنف، توفي سنة (303هـ). ينظر: ابن المرتضى، أحمد بن يحيى المتوفى سنة (840هـ): «المنية والأمل في شرح الملل والنحل»، دار الندى، بيروت، ط2(1410هـ–1990م): (ص178)، والهمذاني، عبد الجبار بن أحمد، «فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة»، تحقيق: فؤاد السيد، الدار التونسية للنشر، ط2 (1406 –1986م): (ص287).

(143) أبو الهذيل العلاف هو: محمد بن الهذيل العبدي، متكلم معتزلي، مناظر، له مؤلفات، توفي سنة (235هـ). ينظر: ابن المرتضى، «المنية والأمل في شرح الملل والنحل»: (ص156).

(144) ووقع المحقق في خطأ في ترجمة أبي القاسم البلخي، فترجم لنصر بن الصباح، وأبو القاسم البلخي هو: عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي، معتزلي من معتزلة بغداد، وهو متكلم، ومحدث، ومفسر، وفقيه، وأديب، وكاتب، توفي سنة (319هـ)، وله «التفسير»، و«عيون المسائل»، و«المقالات». ينظر ابن المرتضى، «المنية والأمل في شرح الملل والنحل»: (ص185)، والهمذاني، «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة»: (ص297).

(145) الجعفران: لقب يطلق عند المتكلمين من المعتزلة وغيرهم على **جعفر بن حرب**، أبي الفضل، علامة، متكلم، معتزلي، بغدادي، مناظر، توفي سنة (337هـ). **وجعفر بن مبشر** الثقفي، متكلم مشهور بالعلم معتزلي، توفي سنة (334هـ). ينظر: ابن المرتضى، «المنية والأمل»: (ص173 –177)، والهمذاني، «فضل الإعتزال»: (283،281).

(146) «الغصون المياسة»: (ص87).

(147) ينظر: الشوكاني، «البدر الطالع»: (ص75)، وكحالة، عمر رضا، «معجم المؤلفين»، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1414هـ – 1994م): (645/2).

(148) ينظر: الشوكاني، «البدر الطالع»: (645/1)، وكحالة، «معجم المؤلفين»: (ص642).

حفيد الإمام القاسم بن محمد، واسمه محمد بن الحسن بن القاسم، ويُطلق عليه في اليمن لقب "عز الدين محمد"؛ مما يدل على خلط بين الشخصيتين.

3- أخطاء في الفهم الفقهي والكلامي، وعدم الدقة في نقل المعلومات

وقع المحقق في عدد من الأخطاء العلمية؛ نتيجة ضعف في الفهم الفقهي والكلامي، وعدم التثبت من دقة المعلومات، ومن أبرز الأمثلة:

أ- في تعريف أهل الشكر

قال المحقق: "هم المعتزلة الذين قالوا: شكر المنعم وجب بالعقل والشرع، جاء مؤكدًا لما أدركه العقل"[149]، والصواب: أن هذا قول بعض المعتزلة، لا جميعهم؛ إذ قال بعضهم: إن معرفة الله تجب عقلاً لشكر المنعم، وقال آخرون إنها لا تجب؛ لأنها لطف، وهو خلاف داخلي معروف في كتبهم[150].

ب- في تحديد آية القسامة

قال المحقق: وآية القسامة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾[النساء:8]، والصواب: أن آية القسامة هي ما ورد في سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ ﴾ [المائدة:106]، وهي الآية التي ورد فيها لفظ "فيقسمان"، وهي محل الاستدلال في باب القسامة.

ج- في القراءة القرآنية: اعتمد المؤلف على رواية قالون عن نافع، مثلا ورد في المخطوط قوله تعالى: ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَاكِيَةً﴾ [الكهف:74]، وهي قراءة نافع، بينما أثبت المحقق قراءة حفص ﴿زَكِيَّةً﴾ دون الإشارة إلى اختلاف الروايات، مما يُخلّ بأمانة التحقيق[151].

د- في تفسير مراد المؤلف: عند قول المؤلف: «أَلَّا تصادم [المصلحة المرسلة] نصًا، كمسألة الكفارة»؛ قام المحقق بتعريف الكفارة بقوله: "من كفر الله عنه الذنب محاه؛ لأنها تكفر الذنب، وكفر عن يمينه إذا فعل الكفارة، وانظر المصباح المنير مادة كفر"[152]. بينما مراد المؤلف فقهيا هو أن المصلحة المرسلة يعمل بها إذا صادمت نصا؛ كقول من أفتى بعض الملوك لما ظاهر من زوجته بإيجاب الصوم شهرين متتابعين؛ لأنه لا يتضرر بإعتاق مائة رقبة[153]، وهو مثال فقهي دقيق كان يستدعي تعليقًا يوضح المراد لا تفسيرًا لغويًا عامًا.

رابعًا: أخطاء منهجية في التعريف بالكتب

يُعد التعريف بالكتب والمصادر من المهام الأساسية في التحقيق العلمي؛ إذ يُعين على التوثيق الدقيق للنقول، ويُسهم في تصحيح النصوص المنقولة من مصادرها الأصلية. وقد نصّ أهل التحقيق على أن

(149) «الغصون المياسة»: (ص29).
(150) الشرفي، أحمد بن محمد صلاح(ت:1055هـ) «عدة الأكياس في شرح معاني الأساس»: دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط1(1995م). (63/1).
(151) «الغصون المياسة»: (ص33).
(152) «الغصون المياسة»: (ص47).
(153) ينظر: «الانتصار»: (357/1).

التوثيق يحقق فائدتين أساسيتين:

1- التأكد من صحة نسبة الكلام إلى صاحب الكتاب.

2- تصحيح النص المنقول من مصدره الأصلي.

لذا، فإن التحقيق العلمي يقتصر على ما يحقق هذين الهدفين: التوثيق والتصحيح[154]، غير أن تحقيق كتاب «الغصون المياسة» شابه عدد من الأخطاء المنهجية في هذا الجانب؛ نتيجة تشابه أسماء الكتب، وعدم الرجوع إلى المصادر الأصلية، أو إلى فهارس المؤلفات؛ مما أدى إلى خلط في نسبة الكتب، وتحريف في أسماء المؤلفين، كما يتضح في الأمثلة الآتية:

1- الخطأ في تعريف كتاب «الثمرات» و«قواعد الأحكام»

1. قال المؤلف: "قال في "الثمرات" عن صاحب "قواعد الأحكام" في قصة الخضر عليه السلام"...

لم يُعرّف المحقق كتاب «الثمرات»، كما أن تعريفه لكتاب «قواعد الأحكام» وصاحبه غير صحيح؛ إذ نسبه إلى كتاب بعنوان: "تمهيد القواعد الأصولية والفروعية كتفريع موائد الأحكام الشرعية"، لمؤلفه: زين الدين علي بن أحمد الشامي "العملي" (كذا)، والصواب: "العاملي" الزيدي، فرغ من تأليفه سنة (958هـ)[155].

وهذا التعريف غير دقيق؛ لأن كتاب «قواعد الأحكام» المشهور هو لعز الدين بن عبد العزيز السلمي[156]، لا للعاملي، كما أن صاحب «الثمرات» هو الفقيه يوسف بن أحمد الثلائي، المتوفى سنة (832هـ) [157]، أي قبل زين الدين علي بن أحمد الشامي العاملي بـ 126 سنة، مما يُثبت أن من ترجم له المحقق متأخر عن صاحب «الثمرات»، وبالتالي لا يمكن أن يكون هو المقصود[158].

2- الخطأ في تعريف صاحب "الثمرات": في الغصن التاسع قال المؤلف: «قال سيدنا رحمه الله «في الثمرات» ترجم المحقق لصاحب "الثمرات" بأنه علي بن أحمد محمد بن عمر بن سالم العلوي الحسيني، الزيدي، أبو الحسن، محدث وأصولي سمع الكثير، وحصل الأصول الكثيرة حتى صار له من المصنفات والمسانيد والأجزاء شيء كثير توفي سنة (575هـ)[159].

وهذا التعريف غير صحيح؛ إذ إن صاحب كتاب «الثمرات» هو الفقيه يوسف بن أحمد الثلائي، المتوفى سنة (832هـ)، كما سبق بيانه. ولو تأمل المحقق في سياق النقل عند ترجمته لصاحب «قواعد الأحكام»، لأدرك أن من نسب إليه الكتاب في الموضع السابق غير مطابق للواقع، وأن من ترجم له في هذا الموضع كذلك ليس هو المقصود؛ إذ أن العلوي الحسيني المتوفى سنة (575هـ) متقدم زمنيًا على مؤلف «قواعد الأحكام»، الذي يُعد من المتأخرين

(154) ينظر: لجنة بغداد، «أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه»: (ص19).

(155) حنش، «الغصون المياسة»: (ص39).

(156) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد السلمي الملقب بسلطان العلماء، اشتهر بعز الدين، ولد عام (577 هـ)، عالم، ورع، شجاع، ولي الخطابة والإمامة بالجامع الأموي، من آثاره: "القواعد الكبرى"، "الترغيب في صلاة الرغائب الموضوعة"، "الفرق بين الإسلام والإيمان". توفي عام (660 هـ). ينظر: السكبي، «طبقات الشافعية الكبرى»: (8/ 209).

(157) ينظر: الوجيه، «أعلام المؤلفين الزيدية»: (ص127)، وكحالة، «معجم المؤلفين»: (272/13).

(158) حنش، «الغصون المياسة»: (ص39).

(159) ينظر: حنش، «الغصون المياسة»: (ص75)

عنه. كما أن صاحب «الثمرات» ينقل في كلا الموضعين عن صاحب «قواعد الأحكام»، مما يُثبت أن من ترجم له المحقق لا يمكن أن يكون هو المعني بالنقل، ويُظهر ذلك خللًا في التوثيق الزمني، وضعفًا في الربط بين النصوص والتراجم.

3- الخطأ في تعريف صاحب "التذكرة" وكتابه:

قال المؤلف: قال: صاحب «التذكرة» في كتابه «اليسير في التفسير» - قال المحقق في الهامش (ص143): صاحب «التذكرة» هو الحسن بن علي بن الحسن، الناصر بن الهادي، الأطروش، وقد تقدمت ترجمته[160]، وهذا التعريف غير صحيح؛ **والصواب** أن صاحب «التذكرة» هو الحسن بن محمد النحوي، المتوفى سنة (791هـ)، وكتابه «التذكرة» مشهور في الأوساط العلمية، وقد طبع، ونسخه كثيرة، وعليه شروح وحواشٍ متعددة.

كما أن اسم كتابه هو «التيسير في التفسير»، وليس «اليسير»، وتوجد منه نسخة في دار المخطوطات، مما يُظهر خطأً مزدوجًا في اسم المؤلف واسم الكتاب[161].

4- الخطأ في تعريف كتاب «اللمع» وصاحبه:

عندما ذكر المؤلف لكتاب «اللمع» ترجم المحقق لصاحب «اللمع» بأنه: إبراهيم بن علي الشيرازي، وهذا التعريف غير صحيح؛ لأن كتاب «اللمع» للشيرازي هو في أصول الفقه، بينما كلام المؤلف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو موضوع لم يتطرق إليه الشيرازي؛ والصواب أن صاحب «اللمع» المقصود هنا هو الأمير جمال الدين علي بن الحسين [162]، وكتابه «اللمع» مشهور في الأوساط العلمية، ونسخه كثيرة، وعليه شروح وحواش متعددة[163]؛ مما يثبت أن المحقق لم يحسن التمييز بين الكتب المتشابهة في العنوان.

يتبين من الأمثلة السابقة أن المحقق وقع في عدد من الأخطاء المنهجية في التعريف بالكتب؛ نتيجة عدم التثبت من السياق، وعدم الرجوع إلى المصادر الأصلية، أو إلى فهارس المؤلفات؛ مما أدى إلى خلط في نسب الكتب، وتحريف في أسماء المؤلفين، وهو ما يُخلّ بأمانة التحقيق، ويُضعف من القيمة العلمية للنص المحقق، ويستدعي مراجعة دقيقة وفق أصول التحقيق المعتمدة.

الخاتمة

بعد دراسة نقدية منهجية لتحقيق كتاب «الغصون المياسة»، اتضح أن التحقيق الماثل شابه عدد من الإشكالات العلمية والمنهجية التي أثّرت على سلامة النص، وأضعفت من القيمة العلمية للعمل المُحَقَّقِ. وقد تناول البحث عناوين عدة رئيسة، تمثلت في: تقويم سلامة النص ومقابلته على النسخ، وتنظيم النص وتوثيقه، والتحرير والتعليق، والتعريف بالمصادر والأعلام. وأسفرت هذه الدراسة عن النتائج الآتية:

أولا: النتائج

1- أظهرت الدراسة أن النص المحقق لم يقابل إلا على نسخة واحدة رغم وجود نسخ أخرى منشورة أو مفهرسة؛ مما أدى إلى وقوع أخطاء مطبعية

(160) المصدر السابق: (ص143)

(161) ينظر: الشوكاني، «البدر الطالع»: (210/1)، والوجيه، «أعلام المؤلفين»: (ص342).

(162) علامة وفقيه، من أشهر فقهاء الزيدية في اليمن، توفي سنة (624هـ) وقيل: سنة (627هـ)، وله مؤلفات. ينظر: الوجيه «أعلام المؤلفين الزيدية»: (675).

(163) ينظر: الحبشي، عبدالله بن محمد: «جامع الشروح والحواشي»، معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، (د، ط)، (د، ت): (1531/3).

وتصحيفات وسقط نصي، كان بالإمكان تداركها بالمقارنة والمراجعة.

2- بينت المراجعة أن تنظيم النص المحقق لم يُراع المحقق فيه توزيع الفقرات وفق المعاني، ولم يستخدم علامات الترقيم بوظيفتها المنهجية، مما نتج عنه إطالة غير مبررة في حجم الكتاب، ووجود صفحات فارغة أو غير مستغلة.

3- كشفت الدراسة عن غياب التعليق العلمي المنهجي؛ حيث لم يوثق المحقق النقول، ولم يعرف بالأعلام والبلدان والمواضع تعريفًا صحيحًا، ولم يفسر المصطلحات مما أضعف من وضوح النص وفهمه.

4- دلت الأمثلة التطبيقية على وقوع المحقق في أخطاء في التراجم شملت خلطًا بين الأعلام المتشابهة، وأهمل تعريف عدد من الشخصيات العلمية المهمة، كما أطال في ترجمة المشهور وأهمل الأقل شهرة رغم الحاجة إلى تعريفه.

5- أظهرت المقارنة أن المحقق أخطأ في نسبة عدد من الكتب إلى غير مؤلفيها، نتيجة تشابه الأسماء أو عدم الرجوع إلى المصادر الأصلية؛ مما أخلّ بالتوثيق العلمي.

6-بينت الدراسة وجود أخطاء مفاهيمية في الفهم الفقهي والكلامي، شملت تفسيرًا غير دقيق للمصطلحات، وتحديدًا خاطئًا للقراءات القرآنية، وتوثيقًا غير منضبط للأقوال؛ مما يُشير إلى ضعف في الخلفية العلمية للمحقق.

ثانيا: التوصيات والمقترحات

1- ضرورة مقابلة النسخ الخطية المتاحة؛ بالتحري عن جميع النسخ المتوفرة للمخطوط، ومقابلتها بدقة، وعدم الاكتفاء بنسخة واحدة، خاصة إذا كانت غير مؤرخة أو غير مكتملة.

2- الالتزام بضوابط التحرير النصي وتنظيم النص وفق المعاني، واستخدام علامات الترقيم بوظيفتها العلمية، وتجنب الإطالة غير المبررة في حجم الكتاب، مع مراعاة التوازن الطباعي.

3- إدراج التعليق العلمي المنهجي؛ بأن يتضمن التحقيق تعليقات تُوضح فروق النسخ، وتُعرّف بالأعلام والمواضع، وتُفسر المصطلحات، وتُوثق النقول بدقة؛ بما يُعين القارئ على فهم النص.

4- يجب على المحقق أن يُثبت التراجم من مصادرها المعتمدة، ويُميز بين الأعلام المتشابهة، ويُراعي السياق في تحديد المقصود، ويُعرّف بالشخصيات العلمية الأقل شهرة عند الحاجة.

5- يُستحسن الرجوع إلى فهارس المؤلفات والمكتبات عند تعريف الكتب، والتأكد من نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي، وتحديد الطبعة أو النسخة المستخدمة في التوثيق.

6- يُوصى المحققون بالرجوع إلى أهل الاختصاص عند تحرير النصوص ذات الطابع العلمي المركّب؛ لتجنب الوقوع في أخطاء المفاهيم أو التفسير.

7- يُقترح إعداد دليل منهجي للتحقيق العلمي يتضمن خطوات التحقيق، وضوابط المقابلة، ومعايير التوثيق؛ يُسترشد به في تحقيق النصوص التراثية، ويُدرّس في برامج الدراسات العليا.

8- يُوصى بدعم تطوير أدوات رقمية تُساعد المحقق على المقابلة الآلية بين النسخ، واكتشاف السقط والتصحيف، وتُدمج مع برامج التحقيق المعتمدة.

9- يُقترح أن تُشجَّع فرق التحقيق المتخصصة في تحقيق النصوص الكبرى، بحيث يُوزع العمل بين مختصين في الفقه، واللغة، والتاريخ، والمخطوطات، لضمان جودة التحقيق وتكامله.

10- يُوصى بأن تُراجع المجلات العلمية والجهات الناشرة معايير قبول التحقيقات؛ بحيث لا يُقبل أي تحقيق إلا بعد إثبات مقابلة النسخ، وتوثيق المصادر، والتعليق العلمي المنهجي.

المصادر والمراجع

[1] أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه، وضعته لجنة مختصة في بغداد، من 6-15 رجب سنة 1400هـ الموافق 20-29/ مايو/ 1980م، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط1 (1405هـ/ 1985م).

[2] أعلام المؤلفين الزيدية، عبد السلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية- ط1(1420هـ/ 1999م).

[3] الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط6 (1984 م).

[4] أئمة اليمن، محمد بن محمد بن يحيى زبارة، (ت: 1380هـ)، مطبعة النصر، الناصرية، تعز (1372هـ/1952م).

[5] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني، (ت: 1250هـ): دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).

[6] بهجة الجمال ومحجة الكمال في المذموم والممدوح من الخصال في الأئمة والعمال، محمد بن يحيى بهران (ت: 957هـ)، مطبعة الجمل المصرية- القاهرة، ط1 (1349هـ).

[7] تحقيق المخطوطات صعوبة المهمة وخطورة الهفوات، عبد الله إسماعيل الشريف، ط2 (د، ت).

[8] الثمرات اليانعة والأحكام الواضحة القاطعة، يوسف بن أحمد بن عثمان الثلاثي، الجمهورية اليمنية، وزارة العدل، ط1 (1423/ 2002م).

[9] جامع الشروح والحواشي، معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها، عبد الله بن محمد الحبشي، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، (د، ط)، (د، ت).

[10] السيرة المنصورية، لابن دعثم، أبو فراس، تحقيق: د. عبد الغني محمود عبد العاطي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1 (1414هـ/1994م).

[11] شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن محمد بن الحسين ابن أبي الحديد، تحقيق: حسن تميم، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1(1963م).

[12] طبقات الزيدية الكبرى (القسم الثالث)، ابن المؤيد، إبراهيم بن القاسم، مؤسسة الإمام زيد بن علي، ط1، (1421هـ / 2001م).

[13] طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمود بن محمد الطناجي، هجر للطباعة والتوزيع، ط2(1413هـ/1992م).

[14] العلامة المجتهد المطلق الحسن بن أحمد الجلال حياته وآثاره، دراسة ونصوص محققة، القاضي محمد الجرافي، والدكتور حسين العمري، دار الفكر المعاصر، ط1، (1421هـ/ 2000م).

[15] عدة الأكياس في شرح معاني الأساس، أحمد بن محمد صلاح الشرفي، (ت:1055هـ)، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط1(1995م).

[16] الغصون المياسة، أحمد بن عبد الله حسن حنش، (مخطوط).

[17] فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، تحقيق فؤاد السيد، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب- تونس ط2 (1406هـ/1986م).

[18] فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير صنعاء، إعداد: أحمد عبد الرزاق الرقيحي، وعبد الله محمد الحبشي، وعلي وهاب الآنسي، وزارة الأوقاف،

الجمهورية اليمنية، ط1 (1404هـ/1984م).

[19] اللزوميّات (لزوم ما لا يلزم) لأبي العلاء المعري، دار صادر، بيروت، (د، ط)، (د، ت).

[20] مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، مركز الدراسات اليمنية صنعاء (د، ط)، (د، ت).

[21]مطلع البدور ومجمع البحور، أحمد بن صالح ابن أبي الرجال (ت: 1092هـ)، تحقيق: عبد الرقيب حجر، مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، صعدة، اليمن، ط1 (1425هـ / 2004م).

[22] معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1414هـ / 1994م).

[23] مكنون السر في تحارير نحر علماء السر، عماد الدين يحيى بن محمد بن حسن المقرائي، تحقيق: زيد بن علي الوزير – مركز التراث والبحوث اليمني، ط3(1142هـ / 2002م).

[24] المنية والأمل في شرح الملل والنحل، أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت: 840هـ): دار الندى، بيروت، ط2(1410هـ/1990م).

[25] نظرات نقدية في ميدان تحقيق المخطوطات، نشر ضمن صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترصيع إلى التجليد، د. أحمد حسن فرحات، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات، (1997م).

[26] النور المشرق في فتح المشرق وما به ألحق، لأحمد بن عبد الله حنش، تحقيق: عبد الله الحبشي، منشورات دار المدينة، ط1(1407هـ/ 1986م).

[27] نيل الوطر، في تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، محمد بن محمد زبارة (ت: 1380هـ)، دار العودة، بيروت، (د، ط)، (د، ت).

[28] الوافي في أسس وخطوات تحقيق ونشر المخطوطات، عبد الله بن عبد الله الحوثي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط1(1425هـ/ 2004م).

[29] هجر العلم ومعاقله في اليمن، القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، دار الفكر المعاصر، بيروت– ط6 (1141هـ/1995م).